جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الانسانية
قسم: التاريخ

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر الموسومة ب

التجنيد الإجباري في الجزائر والمواقف المختلفة منه
1912 / 1918

إعداد الطالب:
معمر بن بهاز

إشراف: أ/د. عطية محمد

السنة الجامعية 2022-2023

إهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى ملاكي في الحياة ..
إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان
إلى بسمة الحياة وسر الوجود..إلى من كان دعائها سر نجاحي
وحنانها بلسم جراحي..إلى أغلى الحبايب
"أمي" أطال الله في عمرها
إلى من رأيته بين الناس رجلا وبين الرجال بطلا وبين الأبطال
مثلا..إلى من يكبر من أجل سعادتي وعناح الكفاح..
إلى قدوتي في الحياة وتاج رأسي "أبي" أطل الله في عمره.
إلى من قاسمتهم ظلمة الرحم وقاسموني احضان المحبة
وطعم الحياة حلوها ومرها "إخوتي" حفظهم الله ورعاهم
إلى كل الأهل والأحباب وأصدقاء وزملائي
إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم ورقتي

معمر بن

بهاز

شكر وتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهد جهودا في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد....

وقبل أن نمضي نقدم أسمى عبارات التقدير والاحترام إلى الذين حلموا أقدس رسالة في الحياة.

نتوجه بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى أستاذنا الفاضل "عطية محمد" الذي شرفنا بقبول هذا الموضوع ولم يحرمنا من قوله السديد ورأيه الرشيد في سبيل انجاز هذا العمل

كما نتقدم بشكر والامتنان إلى كل الأساتذة الكرام وكل الزملاء وكل من ساهم في هذا الموضوع من نصائحه واقتراحاته..

"كن عالما.. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

شكرا

مـــقدمة

مقدمة

لعلي لا أجانب واقعا مرا إذا قلت بأن تاريخ الجزائر المستعمرة شاق وعسير على اختلاف مراحله وعصوره، وذلك لقلة المصادر والوثائق ولأننا نتفق جميعا على أن وظيفة التاريخ ومكانته وموقعه وأهميته كبيرة في المجتمع، فلا حياة لأمة إلا بإحياء ماضيها.

إن النزعة الاستعمارية التي طبعت السياسة الفرنسية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين ولدت لدى قادة الإمبراطورية الفرنسية الحاجة إلى توفير قوة عسكرية يقع على عاتقها أداء المهام التي تتطلبها المغامرات الاستعمارية داخل وخارج إفريقيا، وقد ظهر الحديث مبكرا عن مشاريع مختلفة تقضي باللجوء إلى الموارد البشرية التي تمتلكها المستعمرات من أهمها الجزائر.

ففكرة استغلال الجزائريين من طرف الجيش الفرنسي للاعتماد عليهم في التوسعات الداخلية قد طرحت نفسها بقوة حين تأكد من أن السيطرة على الجزائر ليست بالأمر السهل، حيث سعى قادة الجيش الاحتلال إلى تدعيم قواتهم بالعناصر المحلية وبشكل مكثف للتمكن من غزو مختلف مناطق البلاد خاصة أمام إصرار الجزائريين على مقاومة المستعمر منذ البداية، مما تطلب عملا كبيرا وجهودا عسكرية متواصلة كانت محل نقاشات من طرف الأوساط الرسمية العسكرية والمدنية منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبعدما تم للفرنسيين تأسيس الفرق العسكرية الأهلية من المجندين الجزائريين قام الجيش الاستعماري بإقحامهم في حروبه خارج التراب الوطني.

ومع بداية القرن العشرين أصبح تعزيز القوات العسكرية الفرنسية في أوروبا أمرا حتميا في خضم الاستعدادات تحسبا لاندلاع حرب أوربية وشيكة الوقوع، وبحلول عام 1907م اخذ مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين منحنى جديا والذي أصبح مفروضا على الشعب الجزائري منذ سنة 1912، حيث أصبح الأمر لا مفر منه، فالتحق الشباب بالخدمة خاصة الذين تتوفر فيهم شروط الخدمة مع العلم أن هذه العملية كلفت فرنسا مبالغ مالية معتبرة، وذلك عند بداية الحرب العالمية الأولى في صيف عام 1914 قامت الجمهورية الفرنسية بالإعلان عن التعبئة العامة للحرب، فوجد الجزائريين أنفسهم أمام ضريبة أخرى ومن نوع خاص وهي ضريبة الدم التي مثلت استنزافا بشريا للجزائر أضيف إلى استنزافها الاقتصادي خاصة بحرماها من خيرة أبنائها الذين شكلوا دائما العامة الرئيسية لعملية الإنتاج والإعالة،

الأمر الذي جعل عملية التجنيد بمثابة قطع مصدر رزق عائلات المجندين ونجم عن هذا القرار مقاومة شديدة من طرف الشعب الجزائري عن طريق الهجرة أو الثورة الشعبية في حين هناك من حارب بقلمه والبعض الأخر بدروسه الإرشادية في المساجد والزوايا وفي المقابل هناك من وافق عليه ظنا منهم إن أداء الخدمة يمكنهم من التمتع ببعض الحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيين.

ولقد اهتم هذه الدراسة بإبراز مواقف الجزائريين المختلفة وانعكاساتهم من هذا التجنيد بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم السياسية والأيديولوجية من التجنيد الإجباري 1912-1916، وقد كان رفض الجزائريين مبنيا على أسس دينية وقانونية واقتصادية على غرار أن هذا القانون حملا آخر يضاف على عاتقهم بالإضافة إلى القوانين الاستثنائية الأخرى كقانون الأهالي ومنشور جونار.

إشكالية البحث:

إن إشكالية هذه الرسالة تمثلها مجموعة من الأحداث بمسبباتها ومؤثراتها قد تبدو على حقيقتها، لأن هناك أشياء كثيرة تكون بقيت خافية على الباحث نفسه، لأن تجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي والذي تزامن مع تطور الأحداث الدولية نحو الأسوأ في أوروبا، حيث كانت كل المؤشرات تتنبأ بقرب اشتعال حرب أوروبية وشيكة وبالتالي كان على السلطات الاستعمارية أن تعد لهذه الحرب المرتقبة بحشد أكبر عدد من الجنود الجزائريين بإجبارهم ليكونوا وقودا لحرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، مازالت آثار هذه السياسة الإجبارية الزجرية النفسية والاجتماعية والاقتصادية ترويها معانات المحاربين الجزائريين القدامى الذين يروون مأساة عمرها أكثر من ستين سنة بألم وحسرة كبيرين إلى ما وصفوه بسنوات الخراب، ومن جهة أخرى كانت هذه الفترة العصيبة من تاريخ الجزائر المعاصر واقرار الخدمة العسكرية الإجبارية لها أثر في أن ارتسمت معالم الحركة الوطنية في بداية القرن العشرين.

وبعد مناقشة هذه الدراسة وتحليل مسألة التجنيد الإجباري في الجزائر والموافق المختلفة منه نطرح الإشكالية التالية:

كيف كان موافق الجزائريين من التجنيد الإجباري ؟

ومن خلال طرح إشكالية الدراسة نسعى إلى توضيحها من خلال التساؤلات التالية:

1. متى كانت البداية الأولى لتجنيد الشباب الجزائريين في صفوف الجيش المستعمر؟
2. ما هي أهم الإجراءات التي سبقت إصدار هذا القانون؟
3. فيما تمثلت مختلف دوافع التي جعلت المستعمر يصدر القانون وما هي أهم مراسيمه؟
4. ماهي أهم الآثار الناجمة عن التجنيد الإجباري؟

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع من أهمها:

– الرغبة الشخصية في الاطلاع على أنواع السياسة الفرنسية الجائرة والتي اخترنا منها قانون التجنيد الاجباري 1912 وما نتج عنه.

– أهمية الموضوع في حد ذاته من خلال الفائدة التاريخية والعلمية التي قدمتها لنا هذه الدراسة في كونها اتبعت مسيرة قانون التجنيد الإجباري منذ إن كان مجرد أفكار تناقش بالرفض أو القبول إلى غاية ولوجه مسرح التنفيذ والوقوف على أهم ما تولد عند من إبعاد.

– الرغبة في التعرف على حقيقة التجنيد الإجباري ومتى تم تجنيد الأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي والسبب الذي دفعها إلى ذلك وأهم الفرق التي تم تشكيلها وكلما يتعلق بذلك.

– محاولة كشف الحجج التي اعتمدت عليها فرنسا لتجنيد الجزائريين.

– معرفة الدوافع التي جعلت السلطات الفرنسية تطبق القانون وأهم ما جاء فيه.

– ردود فعل الجزائريين من هذا القانون والمواقف المختلفة منه.

أهمية الدراسة:

– تمثل مسألة تجنيد الجزائريين محطة هامة في تاريخ الجزائر المحتلة لما شهدته من اندفاع وطني أدى إلى بروز البوادر الأولى للعمل السياسي.

إطار الدراسة:

لقد تناولت دراستنا الفترة الممتدة من 1907–1918م، حيث مثلت هذه الفترة تجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي.

المنهج المتبع:

أما بالنسبة لمنهج البحث المتبع فإن خصوصية الموضوع وطبيعة الدراسة التاريخية العامة تطلب استعمال كل من المنهج التاريخي، حيث استخدمانه في سياق عرض الأحداث التاريخية وسرد عناصرها، وكذا رصد وتسجيل الآراء والمواقف والنصوص والجداول، ولم تتوقف عند هذا الحد بل أخضعناها لتحليل مادتها الإخبارية، بالإضافة إلى قراءة بين السطور للبحث عن المعاني والأفكار.

خطة البحث:

وقد وزعنا المادة التاريخية على ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة:

- **الفصل الأول:** بعنوان النواة الأولى لتجنيد الجزائريين وظروف إصدار قانون التجنيد الإجباري بحيث يندرج تحت مبحثين: المبحث الأول: البدايات الاولى لتجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي قبل 1912م تناولنا فيه الفرق العسكرية المشكلة من المجندين الجزائريين (1830-1845)، كما تطرقنا فيه الى اهم المشاريع التي سبقت تطبيق التجنيد الاجباري (1845-1909)، اما المبحث الثاني: بعنوان قانون التجنيد الإجباري 1912، تطرقنا فيه إلى دوافع إصدار القانون وأهم التدابير والإجراءات التي سبقت إصداره، بالإضافة إلى دراسة القانون ومراسيمه.

- **الفصل الثاني:** تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى ومواقف الجزائريين منه، فخصصناه تحت مبحثين: المبحث الأول: بعنوان الجزائر والحرب العالمية الأولى 1914-1918 تطرقنا فيه إلى تعبئة الموارد البشرية وتعبئة الاقتصادية بالإضافة إلى الدعاية الألمانية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، والمبحث الثاني: بعنوان مواقف الجزائريين والفرنسيين من التجنيد الاجباري 1912-1916 تطرقنا فيه إلى موقف الجزائريين والمواقف الفرنسية من التجنيد.

- **الفصل الثالث:** انعكاسات التجنيد الإجباري الفرنسي على الجزائريين يندرج تحت مبحثين: المبحث الأول بعنوان الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للتجنيد الإجباري على المجند الجزائري في الجيش الفرنسي عالجنا فيه الانعكاسات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للتجنيد الإجباري، أما المبحث الثاني بعنوان الانعكاسات السياسية والعسكرية للتجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين عالجنا فيه الانعكاسات السياسية والعسكرية للتجنيد الإجباري.

الدراسات السابقة:

وتعتبر الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع قليلة باستثناء بعض الجهود كدراسة الأستاذ بالحاج ناصر بعنوان: "مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ معاصر بالمدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية ببوزريعة لسنة 2004-2005.

وكذا دراسة الطالبة مسعودة بلمسعي بعنوان: "التجنيد الإجباري الفرنسي وآثاره على الجزائريين" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ بجامعة محمد خيضر بكسرة، سنة 2012-2013.

على الرغم من أن فترة الدراسة ليست مطابقة لدراستنا لكنها أفادتنا في العديد من الجوانب المتعلقة بالفصل الثاني هذه الدراسة ارتكزت على مواقف الجزائريين من التجنيد.

الصعوبات

وبالنسبة للصعوبات التي واجهتنا اثناء عملية البحث في اغلبها ذات طابع روتيني تعترض سبيل كل باحث اكاديمي خاصة في حقل الدراسات التاريخية، فهي كثيرة التشابك والتعقيد مما يتطلب المزيد من الجهد والصبر في سبيل تحري صدق الحدث وتحرير الآراء.

وقد وجدنا كذلك صعوبة اخرى تمثلت في مشكل اختصار المراحل التي مر بها التجنيد الاجباري وموقف الجزائريين المختلفة.

الفصل الأول

البداية الأولى للتجنيد

المبحث الأول: البدايات الأولى لتجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي قبل 1912

يذكر حمدان بن عثمان خوجة في كتابه "المرآة" انه بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830 بين الداي حسين[1] والكونت دي بور مون[2] وما احتوته هذه المعاهدة من بنود خمس وعدت فيها الجزائريين باحترام دينهم وأملاكهم[3]...

تأكد بعدها لكونت دي بور مون أن بقية المناطق الجزائرية سيسهل الاستيلاء عليها، لذلك كتب إلى رئيس مجلس الدولة (وزير الشؤون الخارجية) آنذاك في 7 جويلية 1830 يخبره بأنه يكفيه 15 يوما للانتهاء من إخضاع هذه البلاد خاصة بعدما أعلن بعض الحكام الأتراك بأنهم مستعدون للاعتراف بالسلطة الفرنسية والتعاون معها مقابل احتفاظهم بمناصبهم وامتيازاتهم ومثال ذلك:

مصطفى بومرزاق حاكم بايلك التيطري الذي أشار على الكونت دي بورمون ان يقوم بحملة عسكرية على مدينة البليدة، ولقد كان اقتراحه مواتيا بالقبول من طرف الكونت المغتر بقوته بأنه لا يخاف من التوغل في الأراضي الداخلية هذا من جهة وحتى يجعل الاتصال بين الجزائر العاصمة والمدية سهلا ومتواصلا من جهة أخرى، ونتيجة لذلك توجه بأول حملة عسكرية صوب مدينة البليدة يوم 30 جويلية 1830 مستعرضا هناك قوته ليفرض بعد ذلك شروطه، لكنه قفل راجعا إلى مدينة الجزائر دون أن يدخلها، لأنه في منتصف الطريق بين العاصمة والبليدة فاجأته قبائل متيجة بمقاومة عنيفة أفقدته 60 جنديا[4]، ونتيجة لهذا الفشل تأكد الكونت دي بور مون بأن التوغل في أعماق هذه البلاد ليس بالأمر الهين، لذلك راح يفكر في طريقة تمكنه من بسط نفوذه وإحكام سيطرته، فاهتدى

---

[1] تذكر الوثائق أن حسين باشا ولد سنة 1773 في أزمير ونشأ في إسطنبول وخدم هناك في المدفعية وعندما تعرض لعقوبة فر إلى الجزائر، ينظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1992، ص 19.

[2] ولد في 2 سبتمبر 1773، شارك في حرب اسبانيا سنة 1823، اختاره الملك الاسباني في 11 افريل 1830 لقيادة الأسطول البحري في الحملة على الجزائر، استدعته حكومة الملك لويس فيليب في 18 أوت 1830، ينظر: الغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص 313 – 312.

[3] حمدان بن عثمان خوجة: المرآة – تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص 171-172.

[4] محمد الصالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1830-1900، ص ص 43-45.

إلى إمكانية استمالة بعض العناصر الجزائرية التي كانت تعمل وتتعاون مع الأتراك وتزودهم بالفرسان المحاربين لفرض النظام والسيطرة على الأهالي الجزائريين.[1]

1- أهم المشاريع التي سبقت تطبيق التجنيد الإجباري (1845-1909):

إن ما وراء مسالة التجنيد الإجباري مشاريع عديدة سوف نذكر حيثياتها باختصار نظرا لكثرتها: بدا التفكير في تجنيد الشباب الجزائري في الجيش الفرنسي بصفة إجبارية عام 1845 عندما كتب الجنرال "**موليير**" رسالة إلى وزير الحرب جاء في معناها: إن الخدمة العسكرية الإجبارية هي انجع وسيلة للاستفادة من النزعة القتالية للشباب الجزائري وأفضل طريقة لتحقيق اندماجهم في الأمة الفرنسية، ومما تجدر الإشارة إليه إن عددا كبيرا منهم شارك في حروب فرنسية خارج بلاده أهمها حرب القرم[2]، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة الماسة للإكثار من العنصر الأهلي وإدخاله بكل قوة في الجيش الفرنسي لتغطية النقص الواضح في تعداده انطلاقا من قرار أصدره نابليون الثالث[3] في عهد إمبراطوريته الثانية (1852- 1870) ولكن مشروعه لم ير النور[4]، ولقد توالت في عهده المشاريع المتعلقة بالتجنيد لكنها لم تلقى القبول من طرف السلطات الفرنسية غير انه تولد عن ذلك صدور مرسوم 21 افريل 1866 الذي يسمح للأهالي الجزائريين بالانضمام إلى صفوف الجيش الفرنسي لفترات قابلة للتجنيد.[5]

وفي سنتي 1881-1882 طرحت قضية التجنيد من جديد كانت الغاية منها هذه المرة تأسيس جيش كبير في إفريقيا ولقد دعم هذا المشروع بحملة سياسية واكبتها الصحافة المتعاطفة مع

---

[1] محمد الصالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي، المرجع نفسه، ص 92.

[2] سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871-1914، ج1، دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 201- 202.

[3] نابليون الثالث (1808-1873): رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية: إمبراطور فرنسا 1848-1852 هزم في الحرب الفرنسية البروسية وخلع عن العرش عام 1870..، ينظر: إريك هوبرباوم: عصر الإمبراطورية (1875- 1914) ترجمة: فايز الصباغ: المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011، ص 701.

[4] إبراهيم لونيسي: الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830-1845 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري، مجلة الرؤية، ع3، السداسي الأول، 1997، ص 137.

[5] سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871-1914، مرجع سابق، ص 202.

الأهالي[1]، ولقد توالت المشاريع الخاصة بتجنيد الأهالي وتعدد طرحها على الحكومة الفرنسية لكنها قوبلت جميعها بالرفض وذلك لصعوبة تطبيقها من جهة وان فرنسا في هذه المرحلة لم تكن بحاجة شديدة إلى قوات إضافية من الجند من أخرى، لكن الظروف تغيرت بوتيرة متسارعة فأصبحت فرنسا مع مطلع القرن العشرين تبحث عن حلول لإنماء قواتها العسكرية خاصة وان قانون 1905 الخاص بالخدمة العسكرية للفرنسيين قلص مدة الخدمة إلى سنتين[2].

تبقى قضية التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين راسخة في أذهان القادة الفرنسيين ليتم دراستها بكل جدية وتطرح هذه المرة في قالب جديد من طرف النائب ميسمي 1907 مقرر الميزانية الحربية للسنة الجارية 1908[3]، حيث نص مشروعه على فرض التجنيد الإجباري على الأهالي الجزائريين البالغين سن 18 سنة لمدة 3 سنوات[4].

ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعثها إلى وزير الحرب جاء في معناها: أن الجزائر لا تزودنا بعدد كاف من الجنود في حين أنها تستطيع تقديم إعداد كثيرة ثم قارن بينها وبين تونس التي كان التجنيد الإجباري فيها يتم بفرض الخدمة العسكرية على المجندين لمدة 3 سنوات بالإضافة إلى سبع سنوات كاحتياط، ومع ذلك ورغم قلة سكانها اذا قورنت بالجزائر فإنها بنسبة كانت تزود الجيش الفرنسي 10% من الجنود في كل سنة ويعني ذلك تطبيق نفس صيغة التجنيد الإجباري بالجزائر لتكوين قوات احتياطية بأقل التكاليف ليتم بعد ذلك التخلي عن إرسال فريقيا الوحدات العسكرية من فرنسا باتجاه شمال إفريقيا (الجزائر) من جهة وإرسال وحدات الجيش الفرنسي الأصلية إلى فرنسا من جهة أخرى واستخدامها بشكل مكثف في تدعيم الحدود الشرقية خاصة أن نسبة الولادات بها في انخفاض مستمر[5].

---

[1] شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، د.ت، ص 724.

[2] ناصر بالحاج: مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912–1916، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ معاصر جامعة بوزريعة، المدرسة العليا للآداب العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2004–2005، ص 12.

[3] شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919، مرجع سابق، ص 728.

[4] سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871–1914، مرجع سابق، ص 203.

[5] شارل روبير اجرون: مرجع سابق، ص ص 728 – 729.

ومن الأسباب التي دفعت ميسمي إلى طرح هذا المشروع الظروف التي كانت تعيشها فرنسا وارتفاع التهديدات الألمانية وقلة التكاليف بالنسبة للجنود المدعوون[1]، ولقد أثار هذا المشروع جدلا واسعا وسط المعمرون باعتبار أن التجنيد الإجباري حسب القانون الفرنسي لا يطبق إلا على الفرنسيين بينها الجزائريون فهم رعايا حسب قانون مجلس الشيوخ عام 1865[2]، ومنذ الإعلان عن المشروع تم إرسال لجنة عسكرية مكونة من ضباط يتم تعيينهم من طرف وزارة الحرب الداخلية[3]، حيث زارت مدن جزائرية عديدة: بجاية، تيزي وزو...، وبناءا على هذا وضع كليمنصو[4] بصفته وزير الداخلية ورئيس الحكومة الفرنسية مشروع التجنيد موضع التنفيذ بالموازاة مع الانخراط عن طريق التعهد بالالتزام[5]، وبمقتضى مرسوم 17 جويلية 1908 الذي أمر بإحصاء الأهالي الجزائريين البالغين سن الثامنة عشر بواسطة سجلات الحالة المدنية من جهة وعن طريق التحري الميداني من جهة أخرى.[6]

وفي ظل هذه الظروف ظهرت فكرة جديدة طرحها الجنرال "**مانجان Mougin**" مفادها جلب الفرق المشكلة من الفيالق السنغالية لتحل محل الفرق العسكرية الفرنسية التي سيتم نقلها إلى فرنسا حسب ما جاء به مشروع ميسمي والتخلي عن تجنيد الأهالي الجزائريين، ولقد لقي هذا المشروع معارضة شديدة من قبل ميسمي.[7]

---

[1] عز الدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1985-1899) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص 65.

[2] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1900-1930، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 186.

[3] شارل روبير اجرون: مرجع سابق، ص 729.

[4] رجل سياسي فرنسي ولد في 28 سبتمبر 1841 بمنطقة موليرون لقب بالنمر مؤسس الحزب الراديكالي الاشتراكي اول من وضع وزارة العمل..، ينظر: بن شيخ حكيم: الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص 160.

[5] سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871-1914، مرجع سابق، ص 204.

[6] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 203.

[7] شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، مرجع سابق، ص 738.

المبحث الثاني: قانون التجنيد الاجباري 1912م:

عندما وافق المجلس الوطني الفرنسي في فيفري 1912 على قانون التجنيد الإجباري[1] الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الشباب الجزائري استعدادا للحرب العالمية الأولى، حيث تزامن إصداره في ظل الحرب العثمانية الايطالية على ليبيا وقيام فرنسا باحتلال المغرب الأقصى في 1912[2]، وبمقتضى هذا الذكر يتسنى لنا ما يلي: أن مرسوم 1912/02/03: هو قانون سياسي عسكري ينص على التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي.

1- دوافع إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912م:

لقد تضافرت مجموعة من الظروف والعوامل التي دفعت بالسلطات الفرنسية إلى إصدار قانون التجنيد الإجباري في فيفري 1912م، وهذا من اجل تدعيم قوتها لإنجاح حروبها في أوروبا – مع ألمانيا – وفي إفريقيا لكي يتسنى لها احتلال المغرب الأقصى، ومن بين الظروف التي أدت إلى فرض الخدمة العسكرية هي كالاتي:

1-1 التناقض الملحوظ في تعداد الجيش النظامي الفرنسي: ومما زاد المشكلة تعقيدا أن الشعب الفرنسي كان لا يزيد إذا ما قورن بنمو الشعب الألماني، ومما خفف هذه المشكلة السكانية أن الجزائر كانت تحفظ لفرنسا عدد لأبأس به من المقاتلين، وهو ما حذر منه ميسمي مقرر الميزانية لحربية 1908.[3]

ويمكن القول بأن هذا هو العامل الأساسي الذي اجبر الحكومة الفرنسية إلى تجنيد الأهالي لتغطية هذا النقص والإحصائيات التالية التي أوردها تقرير لجنة العرائض بالبرلمان تؤكد ذلك:

السنة	عدد الولادات بفرنسا
1872	900.000 مولود
1902	845.000 مولود
1911	742.000 مولود

[1] شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، المرجع نفسه، ص 741.

[2] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 196.

[3] عبد العزير سليمان نوار وعبد المجيد نعناعي: التاريخ المعاصر- اروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى، دار النهضة، بيروت، ص 410.

إذا هذه الإحصائيات تؤكد أن عدد الولادات في فرنسا قد عرف تراجع كبير ويرجع سبب هذا التراجع في عدد الولادات حسب **La Revueihdigéne** إلى انتشار ثقافة العزوف عن الولادة في هذه المرحلة بسبب الأوضاع الاقتصادية والضرائب الثقيلة بفرنسا على غرار جريدة الحق التي أرجعت سبب ذلك إلى ما عند الأمم الأوروبية من عدم احترام للعقيدة الدينية وهجرة الزواج الشرعي.[1]

أما الاقتصادي الفرنسي "**فيليسك دوس ولييه**" أجرى مقارنة بين فرنسا وألمانيا توصل من خلالها أن هذه الأخيرة تفوق فرنسا كثيرا في نسبة الأطفال، بينما فرنسا في نسبة الكهول وهو ما انعكس على مستوى الجيش[2]، كما نقلت كما نقلت كما نقلت كما نقلت كما نقلت الجريدة ترجمة لمقال من الصحيفة الألمانية "**لكال أتريجين**" جاء فيه "فالأقوام الذين لهم الولدان هم المالكون غدا، فهذا ما انكسر به أعناق المتعصبين لفرنسا ويبين الذين يترجون اللحاق في القوى العسكرية، أما نحن فلنا قوى مستقبلية في أولادنا فلتتم حينئذ الدولة الألمانية على وسادة الاطمئنان".[3]

1-2 التنافس الاستعماري على المغرب الأقصى: عندما تفاقمت الاضطرابات في المغرب قررت الحكومة الفرنسية إرسال حملة إلى فاس في أفريل 1911م بقيادة **الجنرال موانيه**[4]، وقد أصدرت فرنسا مرسوما في 08 أفريل 1912م بإنشاء الإقامة الفرنسية في الأقصى، وقد احتاجت فرنسا إلى قوات ذلك إن خطر اشتعال في أي لحظة فرض على فرنسا ترك معظم قواتها بأوروبا وبتالي اضطرت إلى الاعتماد على الفرق العسكرية المتكونة من الأهالي التونسيين والجزائريين، حيث كان "**ميلران Millerand**" وزير الحرب يرى أن تواجد فرنسا في المغرب يجعل مسالة التجنيد الإجباري أمرا لا غنى عنه دون الإدلاء به في عملنا.[5]

---

[1] ناصر بلحاج: مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، المرجع السابق، ص 12.

[2] ناصر بلحاج: مرجع نفسه، ص 16.

[3] قلة الولادات في فرنسا ومسالة التجنيد الوطني، الحق العدد 35، من 8 الى 15 جوان 1912، المصدر: سا 08 تاريخ الزيارة 2021 على الساعة 9:30 صباحا WWW.Algeria-today.com/forum/showthreadphp?t=10499 .

[4] فرانسو جورج دريفوسورون المواكس: موسوعة تاريخ اروبا من 1789 حتى أيامنا ،ج3، ط1، تر: حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، باريس- فرنسا، 1995، ص 346.

[5] جريدة المبشر: مرسوم 3 فيفري 1912، العدد 54-36، السبت 2 مارس 1912، الموقع الالكتروني السابق، ص 01.

1-3 تراجع الانضمام الإداري في الجيش الفرنسي: من المعلوم إن كثير من المنظمين إلى الفرق العسكرية الفرنسية بالجزائر كان هدفه الاسترزاق بسبب تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية لكن مع مطلع القرن 20 تطور القطاع الاقتصادي بشكل كبير في الجزائر وفرنسا، حيث تحسنت ظروف العمل وارتفعت الأجور، كما أصبحت فرص العمل متوفرة في المصانع والمزارع والأشغال العمومية وبالتالي أصبح معظم الشباب الفرنسي والجزائريون على الخصوص يؤثرون ذلك على الانضمام إلى الجيش والتعرض لخطر الموت في أية لحظة، وبالتالي أصبح من الصعب إقناع الشباب بالانضمام إلى الجيش، فأصبح التجنيد الإجباري للأهالي ضروريا، لذلك أصدرت الحكومة الفرنسية قرارات ومراسيم تحفيزية لتشجيع انضمام الشباب كتقليص مدة الخدمة، ولكن في الواقع ذلك لم يحدث في حين نجد الجنرال" **فار**" قد لفت انتباه الإدارة الاستعمارية إلى قضية هامة أنه من أسباب نفور الأهالي مكن أداء الخدمة العسكرية الحالة الاجتماعية والاقتصادية المضطربة التي يعيش فيها المسرحون من مختلف أنظمة التجنيد، عكس ما كان عليه الحال بفرنسا أين يشغل مثل هؤلاء في مختلف القطاعات يمنحهم بعض المهام الخفيفة، وهو ما طالب به الجنرال "فار" تطبيقه في الجزائر أيضا لتشجيع الأهالي على الانضمام، لكن هذا الاقتراح لم يلق استجابة من طرف السلطات المعنية.[1]

1-4 خطر اندلاع الحرب العالمية الأولى: لقد تميز صدور مرسوم الخدمة العسكرية الإجبارية الأولى، حيث شهد القرن 20 تنافسا رهيبا بين الدول الأوروبية على فرض السيطرة في المنطقة حيث برزت ألمانيا بجيشها القوي، وذلك نتيجة مضاعفة الألمان للميزانية الحربية، حيث تزايدت فيما بين 1896م و1907م بحوالي سبعمائة وأربعين نسبة مليون فرنك إي 2% في المرحلة نفسها[2]، وعلى الرغم من قوة فرنسا إلا أنها ليست كألمانيا التي هي قوية في مختلف المجالات[3].

ومن خلال ما تطرقنا إليه من مشكلة قلة الولادات والتي تعتبر عامل أساسي لزيادة القوة البشرية بالإضافة إلى مسالة التنافس الاستعماري على المغرب الأقصى، هذا كله يكلفها جيش فمن اجل اخذ

[1] محمد غانو: المجلة التاريخية، المركز الوطني للدراسات التاريخية، النصف الاول من 1986، القبة – الجزائر، ص 12.

[2] فرانسو جورج ديفورس واخرون: موسوعة تاريخ اروبا من 1789 حتى أيامنا، مرجع سابق، ص 44.

[3] الحق الوهراني: العدد 35، مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، الجزائر، من 8-25 جوان 2004.

الاحتياط كان من الضرورة تجنيد اكبر عدد من الأهالي الجزائريين، علاوة على ذلك التطور الحاصل في المجال الاقتصادي خلف عزوف عن الخدمة في الجيش لان ذلك متعب وخطر على حياتهم.

ومنها اصبح تجنيد الأهالي أمرا واقعا لا رجعة فيه ومن واجبها تجنيد الشباب وبحكم ان الجزائر مستعمرة فرنسي فإن مشاركتها في الحرب كانت قسرية بحيث تم تجنيد الآلاف من الجزائريين لمحاربة ألمانيا[1]، و80 ألف كعمال الحربية الفرنسية وحتى المدنية[2]، في حين يذكر بشير بلاح انه تم تسخير 758000 عامل لخدمة مجهود فرنسا الحربي في المصانع والمناجم[3]، وبفضل تجنيد الجزائريين أصبح لديها عدد وافر من المحاربين[4].

كانت مدينة تلمسان من بين المدن الجزائرية التي شهدت عملية التجنيد بحيث قام هذه المهمة مجموعة مكونة من عشرة قناصة من مساعدين او ثلاثة من الفرنسيين، كانوا يقدمون على أسلوب الإغراء لجلب الشباب وبالاعتماد على الأساليب الجهنمية تمكنت فرنسا الاستعمارية من تجنيد 100 الف جندي.[5]

2- دراسة القانون ومراسيمه:

لقد أصدرت فرنسا العديد من القوانين المجحفة والظالمة في حق الشعب الجزائري والتي كانت تهدف إلى هدم المقومات الوطنية الجزائرية، ومن أبرزها وأهمها مرسوم 3 فيفري 1912م.

قانون فيفري 1912م هو احد مراسيم التي احدث جدلا واسعا في أوساط الشعب الجزائري وحتى الفرنسيين في حد ذاتهم، وهذا المشروع لم يأت فجأة بل كان نتيجة غمار طويل وشاق نظرا لصعوبته توضحت معالم هذا القانون في 1907م لما طرح ميسيمي مشروعه على وزير الحرب، بحيث وافق هذا الأخير على المشروع ولما تولى ميسيمي تم إنشاء لجنة خاصة لدراسة القضية على ارض الواقع[6]،

---

[1] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ج1، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 353 – 354.

[2] توفيق مدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، 2001، ص 161.

[3] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، مرجع سابق، ص 354.

[4] محمد قناش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1936، ش. و. ن .ت، الجزائر، 1982، ص 27.

[5] الحاج مصالي: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، ط2، م.و.ن.ت، الجزائر، 2008، ص ص 63 – 62.

[6] ناصر بلحاج: مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، مرجع سابق ، ص 39 – 40.

وبعد العمل الذي قامت به اللجنة خلال هذه الفترة تم التأكيد على تجنيد الجزائريين[1]، لأجل هذا الفرض اتخذ البرلمان الفرنسي في شهر فيفري من عام 1912م قرار يجبر الجزائريين على الخدمة العسكرية بحكم أنهم خاضعين للاستعمار[2]، وتم إصدار القانون في 3 فيفري 1912م على الأهالي من الشباب للالتحاق بالخدمة في الجيش الفرنسي[3] على اللذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و20 سنة فما فوق من اجل الدفاع عن فرنسا دون منحهم الحقوق السياسية[4] خصوصا بعد إن استقرت في المغرب الأقصى.

المرسوم فإنه حسب تقرير وزير الحرب "**ميلران A-Millerand**" الذي وجه إلى الرئيس البار "**فالليار A-filliere**" جاء لتلبية الحاجة الملحة لمضاعفة عدد المنضمين الأهالي في الجيش الفرنسي والبالغ 17000، وهو تراجع ملحوظ في تعداد الجيش[5]، ويعود هذا النقص بالدرجة الأولى إلى تحسن الظروف الفلاحية نظرا للإصلاحات التي ادخلها المستعمرين الفرنسيين في هذا القطاع فذلك يتطلب بطبيعة الحال اليد العاملة، وهذا العمل أحسن من التعرض لخطر الموت ومن ثمة تراجع تعداد العدد الجيش بسبب عزوف الشباب عن الانضمام، وقد أكد الجنرال حاكم الجيش التاسع عشر (19) على المسألة المتعلقة بتحسن الظروف والتجنيد هو الحل الأمثل لسد الفراغ[6]، وبالتالي أصبح التجنيد أمرا ضروريا لما حدث من تحولات اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى تراجع الولادات والحملة على المغرب الأقصى والحرب العالمية الأولى وحتى تراجع الانضمام الإداري في الجيش، وهذا ما توصلت إليه الجنة المكلفة بالدراسة.[7]

ومن هنا جاء مرسوم 3 فيفري 1912 والذي تم نشره في جريدة المبشر يحتوي على ثلاثين (30) مقسمة إلى 3 اقسام، القسم الأول خاص بالأحكام العامة للتجنيد بصيغة الانضمام الإداري

---

[1] جريدة المبشر: مرسوم 3 فيفري 1912، الموقع الالكتروني السابق.

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 33.

[3] عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، ط1، الجزائر، 2002، ص 162.

[4] عمار بوحوش: التاريخ السياسي المعاصر من 1830-1900، مرجع سابق، ص 110.

[5] شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، مرجع سابق، ص 373.

[6] ناصر بلحاج: مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، مرجع سابق، ص 40.

[7] جريدة المبشر: مرسوم 3 فيفري 1912، الموقع الالكتروني السابق.

وإعادة الانضمام وهو يشمل البند الأول، في حين القسم الثاني فهو يؤكد على الأحكام الواردة في القسم الأول ويشمل البند الثاني، إلا أن القسم الثالث به (23) بندا من البند (الثالث إلى السادس والعشرين) عبارة عن أحكام عامة، والمرسوم هو تكملة للانضمام الإداري وتعيين العدد الإجمالي هو من مهام وزير الحرب، البند الثالث متعلق بالإحصاء السنوي للشباب البالغين سن الثامنة عشر سنة حسب البلديات كل شاب يحسب في بلديته أو البادية التي استقر فيها أكثر من عام، البند 08 يكون التجنيد لمدة ثلاث سنوات ويعفى الابن أو الحفيد المتكفل بوالدته الأرملة أو اليتيم الذي يعتني بإخوته الأصغر منه البند 12 يتم تجنيد الشباب الذين تم إحصاؤهم وبعدها القرعة لاستخراج العدد الصافي البند 17 من حق المجند إيجاد البديل عنه شريطة أن يكون كفئ، البند 22 الذي لا يلتحق بالجيش لمدة ثلاثين يوما يعتبر متمردا البند (23) يبين بان الأهالي المجندين سيعاملون بمائتان وخمسين فرنكا (250) لما يلتحقون مائة وخمسون فرنكا (150) والباقي يأخذونه بعد سنتين من الخدمة، أما البنود من 25– 30 فهي تحدد الامتيازات الخاصة بقدماء المدني فقط، أما الإقليم العسكري فلم يكون معنيا به بعد[1]، حمل المرسوم في الأخير توقيع رئيس الجمهورية فالبير ووزير الحرب ميلران.[2]

ظل قانون التجنيد الإجباري محور كل النقاشات خلال هذه الفترة وتطرقت إليه الهيئات والمؤسسات السياسية والعسكرية وحتى الإدارية الفرنسية خصوصا بعد أن أصبح القانون ساري المفعول علما انه أثار جدلا واسعا لما كان المشروع محل نقاش، والسؤال المطروح كيف سيتم تقبل هذا القانون الذي يتنافى مع المبادئ العامة للشعب الجزائري؟، كما انه أصبح النقاش قانونيا حول طبيعته وشرعيته وتعارضه مع القانون الفرنسي عامة.

لقد عارض أساتذة القانون قانون 3 فيفري 1912م لأنه يتنافى مع القانون الفرنسي في النقاط المذكورة، لامكن لرئيس الجمهورية أن يصدر أي أمر يجر على الدولة أعباء مالية إلا إذا صادق عليه البرلمان ومجلس الشيوخ والمادة (80) من القانون الدستوري الصادر في 24 فيفري 1875م تنص على "أي إلزامية قانونية تتطلب مصاريف مالية يجب أن يصادق عليها أولا من طرف السلطة التشريعية".

[1] ناصر بالحاج: مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912–1916، مرجع سابق، ص 41.

[2] جريدة المبشر: مرسوم 3 فيفري 1912، الموقع الالكتروني السابق.

تم اعتبار المرسوم غير قانوني بحكم انه يتعارض مع الدستور وعلى هذا الأساس تم اعتباره غير شرعي[1]، كما انه لا يمكن لمرسوم أن يناقض قانونا قد وضع من قبل ،كما أن تغيير أي قانون لا يكون إلا بقانون مثله وليس بمرسوم بسيط، لقد كان الأهالي الجزائريين خاضعين لقانون مجلس الشيوخ الصادر في 4 جويلية 1865م، ومادته الأولى تنص "الأهالي المسلمين المتحفظين بأحوالهم الشخصية يمكنهم الخدمة في الجيش الفرنسي البري والبحري"، وما يمكن أن يلاحظ أن الأهالي المسلمين الغير المجنسين بالجنسية الفرنسية ليسوا ملزمين بتأدية الخدمة العسكرية الإجبارية في حين يستطيعون الانضمام إراديا، إذن فتغيير التجنيد من حق إلى واجب يتطلب قانون كامل لان المرسوم قد يعادل القانون لكن لا يغيره كليا.[2]

[1] ناصر بالحاج: مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، مرجع سابق، ص 41.

[2] ناصر بالحاج: مرجع نفسه ، ص 42.

الفصل الثاني

تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الأولى وموقف الجزائريين منه

المبحث الأول: الجزائر والحرب العالمية الأولى 1914 – 1918.

عند بدأت التحرشات الألمانية بجيرانها في أوروبا كان الفرنسيون يخشون في حالة حدوث حرب أوربية أن يغتنم الجزائريون فرصة متاعب فرنسا ليعلنوا استقلالهم خاصة وان ثورة المقراني عام 1871 ضد فرنسا ما تزال ماثلة في الأذهان، مما جعل المعمرين خاصة والفرنسيين عامة في حيرة، لأنه بالرغم من مرور أكثر من 40 سنة على تلك الأحداث الأليمة، إلا أن الفرنسيين لم يستطيعوا نسيانها وكذا الجزائريين.

وقد كانت إمكانية حدوث هذه الثورة في الجزائر كبيرة، لأن العاصفة التي مرت بها البلاد جراء قانون التجنيد الإجباري للأهالي لم تهدأ بعد، والشباب الجزائري الذي كان مقصودا بذلك القانون كان ما يزال يهرب الى الجبال فرارا من التجنيد تحت راية الكفار بالإضافة إلى أن أباء وممثلي اولئك الشباب كانوا ما يزالون يلحون على فرنسا بضرورة تغيير ذلك القانون الذي عبر الجزائريون عن رفضه بكل الوسائل وانذروا السلطات الفرنسية بأسوأ العواقب.[1]

1– تجنيد الطاقات البشرية "الجنود":

بعد إعلان ألمانيا الحرب على فرنسا في 3 أوت 1914 أعلنت هذه الأخيرة التعبئة العامة في فرنسا بفرنسا في جميع مستعمراتها من بينها الجزائر التي أعلنت فرنسا تعبئتها بمرسوم رئاسي اقر من خلاله تعبئة كل الموارد المتوفرة في الجزائر لصالح المجهود الحربي، ومن اجل ذلك استعملت فرنسا سياستي الترهيب والإغراء فتعرض احتواء الأهالي وإغرائهم عمدت رئاسة الجمهورية الفرنسية إلى إصدار مرسوم 21 نوفمبر 1914 الخاص بمعاشات التقاعد من الخدمة العسكرية متضمنا أسماء عدد من الجنود المتقاعدين من الأهالي نذكر منهم على سبيل المثال:

* صالح بن سالم القرسيمي الكابورال له 6 سنوات و9 أشهر ويوم واحد من الخدمة تعطل عضو من أعضاء جسده عن العمل، ومعاشه من يوم: 1914/08/11 هو 589 فرنكا شهريا[2].

---

[1] محمد الصالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830–1900، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 410.

[2] محمد صالح بجاوي: إسهامات الأهالي الجزائريين في ح ع أولى 1914–1918، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، ص ص 127– 130.

* سيد احمد بن محمد سعيد العسكري، له سنتان و7 أشهر خدمة عسكرية، تعطل عضو من أعضاء جسده عن العمل، ومعاشه في يوم 08 ماي 1914 هو 563 فرنكا شهريا.

والى جانب مرسوم 21 نوفمبر 1914 جاء مرسوم آخر جديد أوردته نشرة إفريقيا تضمن فيه منح أوسمة تشريفية لعدة شخصيات من الأهالي مقابل خدماتهم لصالح فرنسا تمثل هذا الوسام في صليب لـ 37 شخصا مختلفي المناصب قياد ومفتين وأئمة، بالإضافة إلى منح 7 ميداليات عسكرية للأشخاص الذين شاركوا في حملة التعبئة العامة.[1]

هذا وقد لعب الإغراء دورا هاما في مجال تجنيد الأهالي في صفوف الجيش الفرنسي، بحيث لم يكد ينتهي عام 1914 حتى كان العدد المتحصل عليه نتيجة هذه التظاهرات والحملات الدعائية بلغ 15000 جندي متطوع.

وتواصلت المجهودات الفرنسية على نفس الوتيرة طيلة عام 1916، حيث تمكنت الإدارة العسكرية من تسجيل 27000 جندي متعاقد، وبهذا صار العدد الإجمالي المحصل عليه مع بداية سنة 1917 هو 40000 جندي إضافي، وفي نهاية 1917 والحرب العالمية في أوجها كان عدد الجزائريين المجندين في ميادين القتال قد بلغ 120.000 جندي.

ومن الأساليب التي استعملتها فرنسا لتجنيد الشباب الجزائري إبان الحرب العالمية الأولى أو منذ تطبيق قانون التجنيد الإجباري 1912 مبدأ التعويض إذ يمكن للعائلات الغنية بتعويض أبنائهم وبحلول بالمتطوعين من أبناء الفقراء أو بمقابل مبالغ مالية باهضه لإعفاء أبنائهم، 1918 ألغت الإدارة الفرنسية هذا المبدأ لحاجة الجيش إلى عدد اكبر من المجندين، كما ألغت السلطات الفرنسية كل القرارات المتعلقة بالإعفاء من الخدمة العسكرية الإجبارية لتتوسع السلطات العسكرية على المناطق الصحراوية تحت نظام الحكم العسكري.[2]

ومما سبق ذكره يتضح أن الرقم الذي ذكره الكاتب سينوري حين قال: أن عدد الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى هو 250.00 جندي يكون هو الرقم الأقرب إلى الحقيقة عما سواه.[3]

---

[1] محمد صالح بجاوي: إسهامات الأهالي الجزائريين في ح ع أولى 1914–1918، مرجع نفسه، ص ص 136– 137.

[2] محمد صالح بجاوي: مرجع نفسه، ص ص 141– 143 .

[3] Ageron charles Robert, les Algériens musulmans et la France (1871- 1919) tome 02 presses universitaire de France, Paris, France 1968 ,p1142.

وقد لا تتعجب من هذه النسبة الكبيرة في استنزاف الطاقة البشرية الجزائرية من طرف السلطات الفرنسية إذا ما علمنا بعملية التجنيد الإجباري للجزائريين والتي كانت تتم بطرق تعسفية ودون مراعاة لأي شروط فهدفها الوحيد هو الحصول على اكبر عدد ممكن من المجندين.

في خضم أربع سنوات 1914-1918 تم تجنيد أكثر من مليون جزائري الذين ساهموا في نصرة فرنسا على أعدائها، وذلك من خلال مشاركتهم في مناصب عديدة، أما القتال أو عمال مصانع فرنسا، وتمكنوا من أحراز انتصارات هائلة في صفوف الجيش الفرنسي حيث ان اغلب ضحايا فرنسا كانوا جزائريين.[1]

فخلال الحرب العالمية الأولى تم تجنيد الجزائريين بالقوة لكي يحاربوا جانب فرنسا وتم تهجير اليد العاملة لكي تخلق المجندين الفرنسيين ويكون هناك عدد وافر من المحاربين ونتج عن هذا انه حدث وطنها احتكاك العمال والجنود في أوساط جديدة، هنا بدأت تظهر ملامح الاختلاف بين فرنسا في وفرنسا في الجزائر، وتمكن الجزائري من تتبع أحوال العالم ولاحظ مكانة العامل وبالتالي بدا الجزائريون يمثلون وطنهم.[2]

2- تسخير العمال: شارك الجزائريين فرنسا في حربها ضد ألمانيا رغم إن الحرب لا تعنيهم وذلك بسبب طريقتي الإغراء والإجبار التي فرضتها عليهم فرنسا، والى جانب المجندين الجزائريين في صفوف الحرب، ظهرت اليد العاملة الجزائرية جليا في المصانع والحقول الزراعية والناجم عوضا عن العمال الفرنسيين وذلك لضمان عدم ركود وعجز الاقتصاد الفرنسي، لذلك طلب وزير العتاد الحربي بين الإدارة العامة في الجزائر أن يزوده بـ 25 أو 30 الف عامل، وهو عدد تقبله الحاكم العام آنذاك بتحفظ شديد خشية أن يؤثر نقص الأيدي العاملة بالجزائر على مصالح المعمرين الذين هم حسب رأيه إنما يعملون لضمان الاقتصاد الفرنسي والجزائري[3] ،بالرغم من احتياجات المستوطنين على ذلك لما عود عليهم بالضرر العظيم وذلك:

* **أولا:** لأن اليد العاملة الرخيصة الجزائرية تقل في البلاد.

---

[1] فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة: فيصل الأحمر، دار المسلك، ط.خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010، ص 105.

[2] محمد قناش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1936، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص 27.

[3] محمد صالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1900، مرجع سابق، ص 441.

* **ثانيا** : تعود العمال الجزائريون تقاضي الأجور المرتفعة في معامل فرنسا فلا يرضون عند عودتهم للجزائر بالأجور الضعيفة.

* **ثالثا:** إن وجودهم بفرنسا يجعلهم يرسلون أموالا طائلة لأهلهم وأولادهم، وهذا ما يقلل من □افت اليد العاملة الجزائرية على العمل عند المستوطنين.[1]

وبسبب عدم تعاون الإدارة العامة في الجزائر مع الحكومة الفرنسية في تزويدها بالعمال راحت هاته الأخيرة تطالب بشباب صف 1915 الذين تم إعفاؤهم من الخدمة الوطنية الإجبارية وأدراهم كعمال في الحقول الفرنسية أو المصانع وبعد ذلك أصدرت مرسوم 14 سبتمبر 1916 والذي ينص على تزويد فرنسا بـ 17000 عامل، ولذلك أسست مصلحة عمال المستعمرات التي تستقطب العمال الجزائريين وهي المسؤولة عن نقلهم وتوزيعهم في التراب الفرنسي وكان يتم ذلك بطرقتين الأولى لسخرة تسجيل العمال المتطوعين والثانية عن طريق السخرة أو بمعنى تجريد الشخص من حريته وقد اختلفت ردود الفعل من هذا المرسوم المجلس العام لعمالة قسنطينة رفضه خاصة فما يخص السخرة، بينما أيدته الجمعية الفلاحية لمدينة سطيف[2] على غرار منطقة الاوراس التي ظهرت بها انتفاضة 1916 والتي تندد بتسخير العمال رغما عنهم في العمال الفرنسيين مما اجبر الإدارة الاستعمارية التخلي نهائيا عن نظام السخرة بالنسبة للعمال وجعلت التسجيل اختياريا.

وكان هذا هو الإغراء بمثابة الطعم الذي ابتلعه الأهالي الذين كانوا يئنون تحت وطأة الفقر وسياط الجوع فبادروا بالهجرة من أراضيهم التي سلبها منهم الفرنسيون، وجعلوها بين أيدي غرباء عن البلاد[3]، فبالتالي كانت الحرب العالمية الأولى الفضل الأول في فتح باب الهجرة الجزائرية لأسباب أولها ارتفاع القيد عن الهجرة بصدور قانون ،1914مما شجع الهجرة التلقائية إلى فرنسا.[4]

[1] أحمد توفيق المداني: هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص 144.

[2] محمد صالح بجاوي: إسهامات الأهالي الجزائريين في ح ع أولى 1914-1918، مرجع سابق، ص ص 146- 148.

[3] محمد صالح بجاوي: إسهامات الأهالي الجزائريين في ح ع أولى 1914-1918، مرجع سابق، ص 441.

[4] عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، طبعة الجزائر، 1985، ص 14.

فقد كانت الحكومة الفرنسية تسعى إلى استقطاب اكبر عدد ممكن من العمال الجزائريين لتشغيلهم بالآلات في المصانع والحقول والموانئ الفرنسية، لتعويض النقص الذي آلت اليه اليد العاملة نتيجة هذه الحرب الطاحنة.

وهكذا تعاونت كل المعطيات على تفريغ البلاد من الطاقات البشرية الحيوية بالإضافة إلى 250.000 جندي خاضوا المعارك في ميادين القتال هناك أيضا 270.000 عامل شدا سواعدهم القوية ازر الاقتصاد الفرنسي لتبقى الجزائر بعد ذلك محرومة من شبابها وكهولها[1]، وزيادة على ما تم رصده من موارد بشرية هامة أسهم بها الجزائريون في انتصار فرنسا وحلفا عبر البحر، بأكثر من نصف مليون من أخواتها منهم من كانوا جنودا، ومنهم من كانوا عمالا، وفي ساحات الوغى كانت خسائرهم فادحة بعد أن ابلوا البلاء الحسن فأينما حلوا كان النصر حليفهم والظفر أليفهم.[2]

المبحث الثاني: مواقف الجزائريين والفرنسيين من التجنيد الاجباري 1912-1912

1- موقف الجزائريين:

[1] عبد الحميد زوزو: مرجع نفسه، ص 15.

[2] فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر: ابو بكر رحال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 26.

1-1 الموقف المعارض والرافض للتجنيد: في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عرفت الجزائر نهضة وحركة وطنية استطاعت أن تنتقل من خلالها العمل العسكري إلى العمل السياسي وقد تلقى قرار التجنيد الإجباري رفض وسخط كبيرين.[1]

ولقد عبرت هذه الحركة عن رفضها للتجنيد من خلال الكتابة على الجرائد وتوزيع المنشورات وبرزت عدة شخصيات معارضة للتجنيد الإجباري أمثال الأستاذ عمر راسم وذلك من خلال المناشير التي كانت تعلق على الحائط ضد قانون التجنيد[2]، إضافة إلى السيد عمر بن قدور الذي كان له رأي حول قانون التجنيد منذ أنكان مجرد قانون في سنة 1908 ويظهر موقفه من خلال كتاباته في جريدتي التقدم التونسية والحضارة التركية، إلا أن موقفه لم يكن واضحا ظنا منه أن لا يطبق وبعدما قام ميسيمي بتقديم مشروعه للبرلمان الفرنسي للمصادقة عليه بدا موقف بن قدور يتضح فقد عارض القانون بشدة كما قام بتحذير المسلمين منه، ومن عواقبه السلبية معرضا رأيه في جريدتي المثير التونسية والحضارة التركية مبررا موقفه بفكرة ان الجزائريين حريصين على دينهم.[3]

وبحكم أن فرنسا غير ملتزمة بوعودها في لا تسمح لهم بتأدية واجباتهم الدينية وتدفع بهم إلى محاربة إخوانهم زيادة على ذلك وقف بن قدور ضد اللذين وافقوا على التجنيد مقابل حصولهم على الحقوق السياسية مبررا ذلك بعد فقدان المرء لدينه وتخوفه من أن يصبح الشاب الجزائري بنفس الطبائع الأجنبية السيئة خصوصا أن تم منحهم امتيازات تغريهم وترفع من شانهم.[4]

وفيما يتعلق بمشروع التجنيد الإجباري تحدث الشيخ عبد الحليم بن سماية بالنيابة عن الجميع واستدل بآيات قرآنية، وصرح بأن الخدمة العسكرية تفقد الشخص الجزائري إسلامه، والحقوق السياسية إذا منحت مقابل الخدمة سوف تقضي على القومية الدينية والجنسية وتساءل كيف لأمة وهي تناضل منذ الاستعمار أن تقبل التجنيد في صفوف فرنسا، ضف إلى ذلك يكون هناك تقصير في جانب الدين

---

[1] ابراهيم لونيسي: الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830-1945 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري، مجلة الرؤية، العدد 3، 1997، ص 88.

[2] محمد قناش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1936، مرجع سابق، ص 25.

[3] مولود قرين: عمر بن قدور الجزائري ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1932-1836م، دراسة في فكره الإصلاحي، ج1، دار الخيل، وزارة الثقافة، ط5، الجزائر،،2013، ص 161.

[4] مولود قرين: المرجع نفسه، ص ص 197- 198.

كترك الصلاة ومحاربة إخوانهم وبحكم أن من سيؤدي الخدمة هم شباب سيتأثرون بالطبائع الأجنبية الفاسدة على عكس تربية ابائهم، وبين ان الشعب الجزائري لا يرغب في الاندماج بالفرنسيين ولا غيرهم[1]، وبين بن سماية ان الحرية السياسية الممنوحة للمجندين الجزائريين مقابل تجنيدهم تكون بمثابة الضربة التي ستقضي على قوميتهم الدينية وجنسيتهم اذ يصبحون مندمجون نهائيا بالأمة الفرنسية.[2]

وهكذا عارض الجزائريون مشروع التجنيد بما فيهم علماء دين وائمة زوايا والاعيان وراوا بان الحرية والحقوق السياسية الفرنسية الممنوحة للمسلمين هي الضريبة الموجهة ضد وحدة المجتمع الجزائري معنويا وزمنيا خصوصا وان المستفيدين يتم ادماجهم في الشعب الفرنسي بشكل جدري[3]، ولمعارضة الجزائريين للتجنيد الاجباري عدة اسس اهمها انه ليس بعقيدة الجزائريين المسلمين، اذ يجبرهم على القتال تحت علم غير اسلامي ليحاربوا ضد اخوة لهم في الدين، كما انه يناقض اتفاق 5 جويلية 1830 الذي نص على احترام فرنسا للدين الاسلامي والمقومات الجزائرية[4]، اضافة الى الاساس الاقتصادي حيث حطم الاستعمار الفرنسي الجزائريين اقتصاديا تحطيما كبيرا، حيث قال مالك بن نبي: "فمنذ ان اجتاحت الحرائق الكثيرة في عام 1912م، بدأت الاوضاع الاقتصادية لهذه العائلات تسوء تدريجيا حتى اصبحت صعبة للغاية".[5]

وهكذا كان موقف الجزائريين الذي ظهر منذ نهاية القرن 19 والمندد بالرفض بالمشروع الذي طرح عن الساحة السياسية الفرنسية والذي كان لفترة طويلة والى غاية 1912 محور النقاش واستمر هذا الاعتراض والرفض حتى بعد 1912.[6]

ولقد عارض الجزائريون قانون التجنيد الإجباري بعدة اساليب او طرق مثلت ردود افعالهم من هذا القانون وتمثل اساسا في:

---

[1] صالح خرفي: الجزائر والاصالة الثورية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص ص 151-154.

[2] ابراهيم بن العقون عبد الرحمان: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920-1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1984، ص 39.

[3] شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، مرجع سابق، ص 740.

[4] ناصر بالحاج: موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912-1916، مرجع سابق، ص 46

[5] بن نبي مالك: مذكرات شاهد القرن، ترجمة: مروان القنواتي: ،سلسلة مشكلات الحضارة، ج1، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، 1969، ص 26.

[6] ناصر بالحاج: موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912-1916، مرجع سابق، ص 65.

1. الهجرة: عرفت سنة 1907 موافقة فرنسا مبدئيا على مشروع ميسيمي وبدأت تظهر في الافق تبعا لذلك بوادر تطبيقه، وفي عام 1908 قامت بأجراء احصاء خاص للشباب البالغين سن التجنيد، وهو ما جعل البلاد كلها تعرف موجات من الاضطرابات خاصة بعد ان اعلنت لجنة رودبييه العسكرية ان التجنيد الاجباري يمكن تطبيقه في الجزائر[1]، وعندما اصبح واضحا ان قانون التجنيد الاجباري سيصدر ويطبق لا محال لم يعد هناك خيار امام الجزائريين سوى الرحيل خارج البلاد دون التفكير في العودة اليها[2]، فظهرت جهرة جماعية مست العديد من المدن وهذا ما أكده مالك بن نبي في مذكراته "ان جده لامه هاجر من قسنطينة الى طرابلس الغرب ضمن موجة الهجرة التي اكتسحت المدن الجزائرية الكبيرة خاصة قسنطينة وتلمسان حوالي سنة 1908"، ومرت سنة 1909 ولم يطبق فيها القانون على الجزائريين غير انه بحلول شهر اكتوبر صدر مرسوم 19 سبتمبر 1909 المتعلق بإحصاء الشباب البالغين من العمر سن الثامن عشر والقادرين على أداء الخدمة العسكرية خلال العام المقبل[3]، ولقد كان الإحصاء فرصة مواتية استغلها المعمرون وقاموا بنشر دعاية كاذبة بين الطبقات الشعبية الجزائرية لدفعهم إلى الهجرة والتخلي عن أراضيهم وممتلكاتهم للاستيلاء عليها، وجاء في هذه الدعاية ان التلقيح الإجباري الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الأهالي هو مكيدة من فرنسا للتخلص من الجزائريين نهائيا، والواقع أن التلقيح الإجباري فرضته فرنسا على الأهالي المعنيين بالخدمة العسكرية تجنبا للأمراض المعدية[4]، وهذا ما زاد الطين بلة حيث سجلت في 1910 هجرة كبيرة للجزائريين تمثلت في رحيل 80 عائلة من ضواحي برج بوعريريج وسطيف متجهة إلى سوريا.

ولقد عرفت قضية التجنيد الإجباري عدة تطورات حيث أصدرت فرنسا مرسوم 28 فيفري 1911 الخاص بإحصاء الشباب البالغين من العمر 78 سنة وهو إجراء تزامن مع تعيين ميسيمي وزيرا للحربية في 27 جوان 1911، من جهة وتطورات أزمة أغادير بالمغرب الأقصى من جهة أخرى[5]، وكانت هذه الظروف بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، حيث انطلقت هجرة جماعية مشهورة من مدينة تلمسان

[1] محمد صالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830–1900، مرجع سابق، ص 364.

[2] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900، ج2، مرجع سابق، ص 122.

[3] محمد صالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830–1900، مرجع سابق، ص 365.

[4] عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847–1918، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص 114– 115.

[5] محمد صالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830–1900، مرجع سابق، ص ص 365– 366.

وغادرت فيها أكثر من 1200 عائلة اتجهت نحو سوريا بعد المرور بالأراضي المغربية وما أشهر المهاجرين عندئذ الشيخ محمد بن يلس زعيم الطريقة الدرقاوية[1]، ولم تقتصر الهجرة فيها الجماعية على مدينة تلمسان لوحدها بل شهدت مدينة بجاية قبائلية انتقلت 32 عائلة حطت رحالها بسوريا.[2]

ولقد أثارت الهجرة التلمسانية في 1911 مخاوف فرنسيين واعتبروها هلعا حقيقيا ووباء أخلاقيا قد يتسبب في اختلال الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد الجزائرية، وكان نتيجة ذلك أن أمرت السلطات الفرنسية غلق الحدود الجزائرية وعين الحاكم العام لجنة تحقيق لدراسة الوضع وتقديم تقرير عنه[3]، متهمة في ذلك الدولة العثمانية وأنصار الجامعة الإسلامية، إلا أن السنة الموالية وبعد صدور قانون التجنيد الإجباري في 3 فيفري 1912 شهدت هجرة الآلاف من الجزائريين نحو الشرق وهناك أعداد هامة أخرى انتقلت إلى تونس والمغرب وليبيا دون أن تثير انتباها.[4]

2. الثورات الشعبية: مع بداية 1914 ظهرت عدة مؤشرات للثورة في الجزائر أهمها حركة الفرار من الجيش الفرنسي خاصة بعض المعطوبين من الحرب العالمية الأولى وأيضا توالي هائم فرنسا في معاركها في أوربا حيث تم توقيف 42 شابا ثم 100 شابا فارا من التجنيد الإجباري متجهين نحو الجبال للالتحاق بالثوار، فظهر في العاصمة ما يعرف برجل الساعة وكان يمضي بطاقات توضع في صناديق البريد تدعوا الجزائريين إلى الثورة ضد فرنسا، وما ساعد في ذلك أن الفارين كانوا يأخذون أسلحتهم معهم وبذلك حصلت عدة هجومات على الفرنسيين في 1914 حسب الجدول التالي[5]:

الهجمات على الفرنسيين في الأشهر الأولى للحرب من سنة 1914

[1] ابو القاسم سعد الله: ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج4، مرجع سابق، ص 196.

[2] سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871-1914، ج1، دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع، 2010، ص 96.

[3] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج2، مرجع سابق، ص 123.

[4] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1900، ج1، دار المعرفة، ط1، الجزائر، 2006، ص ص 320- 321.

[5] ناصر بالحاج: موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912-1916، مرجع سابق، ص ص 160- 161.

هجمات ضد الأشخاص	578
هجمات ضد الأملاك الخاصة	651
هجمات ضد الأملاك العمومية	393
المجموع	1622

وهذا ما أدى إلى اندلاع عدة مقاومات وثورات في جبال بني شقران 1914 وسكان الأوراس (1916 – 1917).[1]

* **ثورة بني شقران 1914:** لعل ما يثير الانتباه في هذه الثورات والانتفاضات خلال هذه الفترة "ثورة بني شقران" (وهي عروش ودواوير تابعة لعمالة وهران)[2]، ففي 5 أكتوبر 1914 شرعت فرنسا في عملية إحصاء الشبان البالغين سن التجنيد في بني شقران على رأس كتيبة عسكرية اقتحمت المنطقة فرفض زعماء بني شقران تقديم أبنائهم للخدمة العسكرية تحت راية الكفار وأمام الرد العسكري الفرنسي باعتقال هؤلاء الزعماء أعلن الثوار راية الجهاد وهاجموا وحدات الجيش الفرنسي وقتلوا عددا كبيرا من الجنود فاضطر قائد الكتيبة وجنوده إلى الانسحاب، وبعد هذه الأحداث شكلت فرنسا فرقة من 1500 عسكريا ووجهتهم إلى المنطقة أين تمكنوا من إخماد هذه الثورة (تخريب المنازل واعتقال للأشخاص ومصادرة الأسلحة)[3]، وبعد انتهاء هذه العمليات القمعية عمدت فرنسا إلى محاكمة 42 شخصا معتقلا وأنزلت على سكان المنطقة عقوبات قاسية وطالبت بتطبيقيها، ولكن الحاكم العام عارض ذلك مخافة أن تتطور المشكلة وتأخذ أبعادا خطيرة، وعلى الرغم من ذلك واصلت فرنسا عمليات التجنيد الإجباري.[4]

* **ثورة الاوراس 1916:** لقد طبقت الإدارة الفرنسية قمعا كبيرا بعد ظهور الثورات والمقاومات ورغم ذلك استطاع سكان الأوراس أن يقوموا بثورة خلال 1916 رفضوا فيها التجنيد لأبنائها، قام بهذه الثورة مجموعة مجاهدين أمثال: "بن علي بن النوي والشيخ زغانة" الذين أعلنوا الجهاد ضد فرنسا،

[1] يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، ط2، الجزائر، 1996، ص 45.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900، ج2، مرجع سابق، ص 214.

[3] يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين 20، دار البصائر، الجزائر،،2009، ص ص 36– 37.

[4] محمد صالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830–1900، مرجع سابق، ص ص 375 – 376.

والثورة سببها الأوضاع المتدنية التي كان يعيشها الأهالي الجزائريين، حيث انتشرت الرشوة فأصبح الغني يقدم الرشوة ليعوضوه بشخص فقير يقوم بالتجنيد مكانه، وهكذا أصبح الفقراء هم من يؤدون الخدمة العسكرية الإجبارية لأنهم لا يملكون المال لتقديم الرشوة وهو ما دفعهم للثورة، أما الدعاية الفرنسية فقد نسبت هذه الثورة إلى الدعاية العثمانية الألمانية بالتنسيق مع الطرق الصوفية.[1]

اندلعت الثورة يومي 10 و11 نوفمبر 1916 وامتدت لغاية نهاية ابريل أو ماي 1917 من المنطقة الممتدة بين بريكة في الحضنة غربا الى جبال نتشار الأوراس شرقا ففي يوم 10 نوفمبر 1916 ابلغ الوالي العام لوتو الحكومة الفرنسية برفض سكان الجنوب قسنطينة للتجنيد الإجباري، وفي ليلة 11 نوفمبر هاجم جمع من الثورات مزرعة المعمر قوانجي في بلدية بريكة واحرقوها وقطعوا خط الهاتف الرابط بين بريكة ونقاوس، كما هاجم في نفس الليلة جمع من ثوار دوار اولاد عرف برج ماكماهون ببلدية عين التوتة فاحرقوه وخربوه وقتلوا المتصرف المدني **Cassinelli** وحاكم دائرة باتنة.

وفي نفس الليلة هاجم الثوار مزرعة المعمر راينال في مركز فيكتور دوري ومنزل حارس غابة محطة نامارين وقتل الحارس، وهاجموا مزرعة أخرى لأحد المعمرين قرب نقاوس وحاصروا قرية بريكة حتى يوم 14 نوفمبر، كما هاجموا فرقة جنود الزواف قرب قرية سقانة وفي يوم 14 هاجموا كذلك كتيبة تموين كانت متجهة إلى بريكة وقتلوا 6 من أفرادها، ورفض الدواوير تقديم رجالهم للتجنيد بل خطفوا بعض المجندين وأخذوهم معهم إلى الجبال.[2]

وقد ارتفع عدد الثوار المتمردين بمرور الأيام والأسابيع حتى وصل إلى 3000 رجل أو 4000 رجل والأكثر من الفارين هم فرسان وقناصة وصبايحية انضموا إلى مجموعات خاصة تمارس اعتراض القوافل والعسكريين الفرنسيين، ولقد دعا هؤلاء الفارين إخوانهم إلى عدم الالتحاق بصفوف التجنيد وكونوا مجموعات للمقاومة ابتداء من 22 جانفي 1917 وعزموا على تحرير المسجلين والمجندين وضمهم الى فرقهم ولو بالعنف.[3]

---

[1] ناصر بالحاج: موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912-1916، مرجع سابق، ص 165.

[2] يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين 20، مرجع سابق، ص ص 50- 51.

[3] يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين 20، مرجع نفسه، ص ص 52- 53.

2-1 الموقف المؤيد للتجنيد: في الوقت الذي عارض فيه الجزائريين قانون التجنيد الإجباري بالكتابات الصحفية والهجرة الجماعية والفرار الى الجبال، ظهرت فئة النخبة التي كانت مؤيدة لفكرة تجنيد الأهالي بشرط التمتع بحقوق مدينة معتبرة وقد عبر احدهم عن ذلك قائلا: "يجب ان تتضح الحقوق مسبقا حتى نتخلص من مساومة فيما بعد".[1]

وقد ألف النخبة وفدا وقدموا إلى الحكومة الفرنسية في باريس بيانا طويلا وكان محتواه كما يلي:

قرار 3 فيفري 1912 أثار ضجة في وسط الأهالي وسوف يتميز الوضع إذا لم يؤخذ حل لهذا المشكل والجماعة التي كتبت هذا المقال بينت الوضع إلى الحكومة الفرنسية واطلاعها على رغبات المسلمين الذين يعتبرون القانون حملا ثقيلا عليهم فيجب أن يكون معه إصلاح للأوضاع السائدة.

وأعضاء الوفد الذين يمثلون رأي الجزائريين الذين كتبوا مختلف العرائض قناعة منهم أن الشعب الفرنسي يجب أن يلبي مطالب الجزائريين، واخذوا مجموعة من المطالب التي اعتبروها ضرورية مثل:

* الخدمة العسكرية يجب أن تخفض إلى سنتين بدلا من ثلاث سنوات أي نفس المدة التي يقضيها الفرنسيين.

* سن التجنيد 21 سنة بدلا من 18 سنة لان بنيتهم غير مكتملة بعد.

* جماعة الشبان الجزائريين الذين تخرجوا من مدارس وجامعات فرنسية وتشبعوا بالثقافة الغربية وتبنوا أفكار الغرب وثقافته ووسائل عيشه وسعوا لنشر ذلك في المجتمع قصد إخراجه من الجهل والتخلف حسب رأيهم، كما طالبوا بالمساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وإلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.[2]

وهكذا رأى بعض أعضاء حركة الشبان الجزائريين في التجنيد الإجباري فرصة للمطالبة بحقوق المواطنة الفرنسية على الأقل بالنسبة للنخبة، حيث صرح محمد بن بسام النائب المالي والبلدي بحسين داي قائلا: "إنني أرى انه من المستحق مقابل تجنيد المسلمين وتوسيع وزيادة الحقوق السياسية بالنسبة اليهم، وبالطبع لن تمنح هذه الحقوق لكل العرب ولاسيما الجنسية الفرنسية، وانما

---

[1] النخبة: مجموعة الشباب الذين اطلقوا على انفسهم تسمية "الشبان الجزائريين" وهي جماعة الطلبة المتخرجين من الجامعات والمدارس الفرنسية، سواء كانت ثقافتهم عربية او فرنسية، ينظر: عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 86.

[2] ابراهيم ابن العقون عبد الرحمان: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الاولى 1920-1936، مرجع سابق، ص 33.

تمنح للذين تتوفر فيهم بعض الشروط الخاصة" وبالتالي فان النخبة أو جماعة الشبان الجزائريين كانوا يعتبرون أنفسهم أقلية متفوقة ومنفصلة حتى أغلبية الأهالي المتخلفين والبسطاء".[1]

وهكذا أيدت هذه الفئة قانون التجنيد الإجباري بحثا عن تحقيق مطالبهم ومن بين الذين أيدوا فكرة التجنيد الإجباري عمر بن قدور الذي كان من اشد المعارضين له إلا أن موقفه تغير جذريا وأصبح من المنادين لهذا القانون إذ أصبح من الداعين إلى التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي ودعى الأولياء إلى القبول حيث قال: "أن فرنسا تطلب الجندية بنا في ميدان الحرب فلنعطيها أطفالنا، ولكن بعد أن نملأ أوعية قلوبهم إيمانا وعواطفهم إحسانا...وأخلاقهم حسنا وجمالا حتى تزداد ثقتها بنا..."، وأصبح فيما بعد الناشر لإعلانات فرنسا الداعية إلى التجنيد.[2]

2- المواقف الفرنسية من التجنيد:

2-1 موقف المستوطنون الأوروبيون: في الفترة التي سبقت 1912 أي من خلال انضمام الجزائريين للجيش الفرنسي على شكل فرق عسكرية لم يظهر أي رد فعل للمستوطنين بل رحبوا بالفكرة على أنها تخص فئة قليلة ومعينة من الأهالي الجزائريين الذين يخدمون فرنسا مقابل مبالغ مالية او أوسمة شرفية، لكن وبعد فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي ظهرت معارضة المستوطنين الشديدة للقانون، وذلك لاعتقادهم بأنه يساويهم في الحقوق من الأهالي الجزائري، وبعدما قدم الجنرال "دولارك" دراسة خاصة بتجنيد الأهالي مبينا انه ضرورة لابد من وهنا بدأت محاولات المستوطنين في استغلال مناصبهم السياسية للقضاء على هذا المشروع متخذين لرفضهم هذا عدة حجج أهمها: تخوفهم من تدريب الأهالي عسكريا وتسليحهم وبالتالي يصبحون خطرا على امن المستوطنين في الجزائر وايضا رفضهم للتساوي معهم في الحقوق السياسية بعد تجنيسهم بالجنسية الفرنسية.[3]

ولقد عبر المستوطنون عن رأيهم من خلال وسائل الاحتجاج والمعارضة والتي وجهت إلى مختلف الهيئات صرحوا فيها عن رفضهم مثل الجرائد والصحف التي كانت تصدر بالجزائر، ففي 5 نوفمبر 1907 جاءت في صحيفة "**La dépéche algérienne**" سوف تدربون الرعاع على

[1] ناصر بالحاج: موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912-1916، مرجع سابق، ص 33.

[2] مولود قرين: مولود قرين: عمر بن قدور الجزائري ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1836-1932م، مرجع سابق، ص 200.

[3] ناصر بالحاج: موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912-1916، مرجع سابق، ص ص 25- 35.

استعمال البندقية...، سوف تجتثونهم من جذورهم وتزرعون فيهم بذرة النهب والسلب والإجرام"، ونظمت حملة مناهضة لمشروع ميسيمي وكانت الحجج كالآتي:

1. لا يمكن تقرير الخدمة الإجبارية، وإذا تجنس الجزائريون فهي نهاية الجزائر فرنسية.
2. رحيل 1300 جندي فرنسي إلى فرنسا يجعل الجزائر في قبضة العرب.
3. إلحاق كل العرب بالجيش سيولد لديهم حاجات جديدة، وهذا ما ينتج عنه أعداد من الغاضبين.[1]

أما **Laroybeaurlieu** فقال بأن مشروع التجنيد هو اخطر مشكلة واجهت المستعمر في إفريقيا الفرنسية منذ 1830 والحل يتمثل في تجميد المشروع بالإضافة إلى **Eugene Étienne** وزير اسبق للحرب وهو جزائري المولد وابن جندي جزائري والذي صرح عن رأيه قائلا: "إن التجنيد أسوء مغامرة والأهالي سوف يعتبرونه مساسا بأحوالهم الشخصية ومن الأحسن ترك الأمور على حالها لان ذلك يجعلهم متمردين، كما أن المستوطنين قالوا بان الأهالي إذا عبروا البحر الأبيض المتوسط عنوة فيشكلون عائق وليس معين"[2]، وما حدث سنتي 1870-1871 جعل المستوطنين يوقنون بانقلاب الأهالي ضدهم، حيث في الحرب ضد ألمانيا رفض بعض الصبايحية القتال ضد ألمانيا لأسباب اجتماعية بالإضافة إلى فرار الجزائريين من الجيش الفرنسي عند فصل القوات الفرنسية لثورة 1871[3]، وفي المقابل نجد المجلس الأعلى بقيادة **Mouniaud** رفض فكرة التجنيد وسانده في هذا الرأي مؤتمر المزارعين وحتى اللجنة المالية في 1908 وحجتهم في ذلك "أن الجنود القدامى هم أسوء عمال القطاع الفلاحي (...) ويتميزون بعقلية فظة وأننا نلتمس فيهم رغبة دائمة في الاستقلال"، ومن هنا لا يمكن أن نؤسس جيش نظامي مكون من الأهالي ولا حتى تعريفهم باستراتيجيتنا واسلحتنا، والحل الأمثل بالنسبة للمستوطنين الفرنسيين هو تجميد المشروع وفي حالة تطبيقه سوف يتحصل الجزائريين على حقوقهم المدنية والسياسية.[4]

---

[1] شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، مرجع سابق، ص 729.

[2] شارل روبير اجرون: مرجع نفسه، ص 730.

[3] ناصر بالحاج: موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912-1916، مرجع سابق، ص 27.

[4] شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، مرجع سابق، ص 729.

2-2 موقف السياسة والعسكريين الفرنسيين من التجنيد الإجباري: بالنسبة للفرنسيين كساسة أو عسكريين فكرة التجنيد الإجباري كانت نابعة من وجوب مراعاة المصالح العليا لفرنسا أين يجب أن يتم تغطية العجز في الجيش الفرنسي خاصة مع تطوير القوة العسكرية الألمانية وتزايد رغبة الألمان في السيطرة على أوربا، لذلك أيد الفرنسيون التجنيد الإجباري للأهالي مع منح حقوق المواطنة الفرنسية للأهالي الجزائريين ليتم قبولهم في جيش النظام الفرنسي، ومنهم من ارجع مشروع التجنيد الإجباري كعملية لإدماج الأهالي في الكيان الفرنسي وبذلك فرنسية تصبح الجزائر أرضا فرنسية.[1]

وبعض الفرنسيين أيدوا فكرة التجنيد دون منح الأهالي الحقوق الجنسية بل الاكتفاء بتحسين وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية وإعفائهم من الضرائب الثقيلة والقوانين الاستثنائية وقانون الانديجينا سيما ميسيمي وزير الحربية فقد أيد منح الأهالي الجزائريين مقابلا لخدمته العسكرية، وذلك لوضع الثقة بين الفرنسيين والأهالي والمستوطنين خاصة حق الجنسية، وبعض القادة العسكريين رأوا في إدماج العرقين العربي والأوربي الفرنسي عن طريق التجنيس جذب الأهالي للتجنيد، وهناك بعض الفرنسيين من رفضوا تجنيد الجزائريين مثل النائب البرلماني فريبال الذي عارض التجنيد كونه يمنح الجنسية الفرنسية للأهالي، بينما يراه مقبولا في حالة عدم المساواة بين الأهالي والفرنسيين[2]، وهناك بعض العسكريين أيضا ابدوا معارضتهم الشديدة لفكرة التجنيد أمثال الجنرال "**MIRIBEL**" والجنرال "**DE LA ROOQE**"، وفي اعتقادهم أن التجنيد يمكن الجزائريين من الحصول على الجنسية الفرنسية.[3]

[1] شارل روبير اجرون: مرجع نفسه، ص 388.

[2] ناصر بالحاج: موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912-1916، مرجع سابق ، ص 38.

[3] شارل روبير اجرون: مرجع سابق، ص 724.

الفصل الثالث

انعكاسات التجنيد الإجباري على الجزائريين

المبحث الأول: الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للتجنيد الإجباري

لعله من نافلة القوم أن تذكر بان لكل حادث في حياة الإنسان من أثار نفسية ومادية تترك بصمات واضحة على السلوكات اليومية، وذلك هو الحال بالنسبة للشعب الجزائري الذي كانت إحداث الحرب وانعكاساتها قد أثرت على كل مظهر من مظاهر الحياة تأثيرا بليغا، فرغم أن إسهامات الجزائر كانت فعالة في هذه الحرب العالمية الأولى لكنها كانت بعيدة كل البعد عن الظهور على المسرح السياسي العالمي بسبب بسيط هو أن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية، وكل ما كانت فرنسا تقدمه هذه المستعمرة كان يدخل في نطاق دعم المجهود الحربي للوطن الأم، فإذا كانت هذه الحرب تغير في الجزائر أي شيء فهي على الأقل أفادها من حيث التطورات السياسية التي عرفتها البلاد والتي كانت بفعل تأثير الأحزاب الثورية الفرنسية، اتحادات العمال ورحلات الجزائريين إلى فرنسا.[1]

1- الانعكاسات الاجتماعية للتجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين:

لعل من الاثار الاجتماعية التي خلفها التجنيد الاجباري على الجزائريين ظاهرة الهجرة وما خلفته من اثار على المجتمع الجزائري والتي بدأت منذ سنوات الاحتلال والهجرة الجزائرية التي اشتدت في ما بين 1870-1914 والتي تندرج في ردود فعل الجزائريين على سياسات الجمهورية الثالثة الفرنسية العنصرية الرامية الى تحقيق مشروع الاستيطان الاوروبي في الجزائر، وهي تعبر عن رفض الجزائريين العيش تحت سيطرة الوجود الاستعماري، كما تمثل شكل اخر من المقاومة الوطنية، علما ان هذه الهجرة الخارجية قد اخذت احيانا طابع التهجير القسري للجزائريين سواء للمواطن منفي بعيد "المستعمرات الفرنسية" او اتجاه فرنسا خاصة خلال الحرب العالمية الاولى او اجاه المشرق العربي.

* ويعتبر قانون التجنيد الاجباري كما لا حضنا في الفصل السابق ان السبب الرئيسي لهذه الهجرة استعداد من الادارة الفرنسية للحرب التي كانت على الابواب قتال الألمان ومقابر الجزائريين المتناثرة على الحدود الفرنسية الألمانية لاتزال شاهدة عن فظاعة مأساة التهجير للجزائريين واجبارهم على

[1] محمد صالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1900، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 219.

المساواة مع الفرنسيين في الموت فقط، في الوقت الذي رفضت فيه تلك السلطات الاستعمارية مساواة الجزائريين مع الفرنسيين في الحياة وحظوظ العيش والرفاهية.[1]

* كما تعتبر سياسة الإدارة الاستعمارية للحريات الطبيعية والسياسة للجزائريين، بالإضافة الى فشل المقاومات الشعبية المسلحة وما اتبعها من اجراءات انتقامية للإدارة الاستعمارية جردت الجزائريين من اموالهم واراضيهم وحقوقهم المدنية والسياسية ودفعتهم للتفكير في ترك الوطن المستعمر.

* اما السبب الاساسي هو تجنيد وتسخير فرنسا 270.000 جزائري اثناء الحرب العالمية الاولى 1914-1918 وفقدان الجزائريين لأراضيهم مصدر رزقهم الاساسي بموجب لسلسلة القوانين مصادرة الاراضي التي سنتها إدارة الاحتلال وطبقتها في حق الجزائريين ومنحها للمعمرين القادمين من أوروبا[2]، بالإضافة الى كثرة وثقل الضرائب المفروضة على الجزائريين الذين كانوا يدفعون أضعاف الضرائب التي يدفعها المعمرون المترفون وتراجع المستوى المعيشي للجزائريين بعد فقدانهم لمصدر عيشهم، فانتشرت فيهم المجاعات.

* سنوات 1863-1897...، وكذا الامراض القاتلة كالكوليرا والتيفيس والاوبئة مما زاد من نسبة موت الاطفال الجزائريين بصورة مهولة بسبب المجاعة وغياب الرعاية الصحية الضرورية الكلية.[3]

* ضف الى ذلك جملة من الاسباب الدينية والثقافية، كطمس مقومات المقومات الشخصية الجزائرية من خلال الإجراءات التي قامت بها الإدارة الفرنسية والمتمثلة في: [4]

- محاربة اللغة كقانون 1904 الذي يحظر على الجزائريين آية مدرسة تعليمية او مدرسة قرآنية إلا بترخيص من الإدارة مع شرط استبعاد تدريس تاريخها وجغرافيتها وتضييق الخناق على الدين الإسلامي بواسطة تشجيع سياسة التنصير وعدم تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة كما أقره مرسوم 1905 والذي اقتصر تطبيقه في الجزائر على الديانتين المسيحية واليهودية.

وقد تغلب على المهاجرين الجزائريين اتجاهان رئيسيان هما:

---

[1] وزارة المجاهدين: هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي اثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث، الجزائر، 2007، ص 114.

[2] وزارة المجاهدين، المرجع نفسه، ص 116.

[3] هلال عمار: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 121.

[4] هلال عمار: المرجع نفسه، ص 121.

أ- **العالم العربي والإسلامي:** ويعتبر المشرق العربي أهم وجهة اختارها الجزائريون لهجرتهم قبل 1914 من اكبر واعرق المدن الجزائرية (تلمسان، مليانة، المدية، قسنطينة...)، وهذا لما يمثله المشرق من خصوصيات ودوافع دينية وحضارية كوفرته على بيئة ثقافية ودينية ملائمة لمقومات الشخصية الجزائرية من لغة ودين وتقاليد إسلامية وبقاؤه تحت راية الخلافة العثمانية بعد صدور فتاوى تحث على الهجرة والخروج عن السيطرة الاستعمارية الأوروبية الصليبية وتواجد المقدسات الدينية به كالحرمين الشريفين مكة والمدينة المنورة في الحجاز والقدس في فلسطين إلى جانب وجود مراكز الإشعاع العلمية بمصر وسوريا والعراق وتشجيع السلطان العثماني "عبد الحميد الثاني 1876-1909" الجزائريين على الهجرة نحو أراضي السلطة، حيث انشئ مكتبا مكلفا باستقبالهم من مناطق الشرق التي كانت قبلة المهاجرين بلاد الشام وخاصة سوريا التي وصلتها هجرات كثيرة من اشهرها الهجرة الجماعية من تلمسان ومليانة سنة 1911 والتي قدر عددها بـ 1200 عائلة أي حوالي 20000 مهاجر ففي هذا الصدد علقت صحيفة "**d'Oran l'écho**" في 14 اكتوبر 1911 تحت عنوان اشتهر فيما بعد وهو نزوح تلمسان ففي نظر الصحفي "**Eugene cross**" إن وباء الهجرة انتشر في صفوف السكان 1200 غادرا المدينة من مجموع سكانها المسلمين البالغ عددهم 25000 نسمة، فبعد أن غادر الأعيان المدينة التحقت بهم عامة الناس كالقطيع بعد أن باعوا أملاكهم بثمن بخس إما لبني عمومتهم أو للإسرائيليين، وذكر الصحفي أراء رئيس البلدية ورئيس المجلس الذين نسبا سبب تلك الهجرة على الفرار من الخدمة العسكرية ليس إلا، في حين صرح أحد الموثقين وهو السيد "**Pointeau**" أن هذا السبب الأخير هو إنما القطرة التي افاضت الكأس، ولقد كانت أسرة الأمير عبد القادر بدمشق دافعا محفزا على الهجرة إليها.

كما كانت الحجاز قبلة ثانية للهجرة الجزائرية منذ 1893 باعتبارها مركز روحيا بمقدساته الإسلامية فمثلا جرت سنة 1895 حوالي 100 عائلة في بسكرة وامتدت الهجرة الى البلدان المغاربية المجاورة أيضا وتركيا وإيران والهند.[1]

[1] صالح عباد: الجزائريون وفرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 195.

ب- فرنسا بين الهجرة والتهجير: ولم تكن فرنسا وجهة رئيسية للهجرة الجزائرية قبل 1914 رغم ان الجزائر كانت ملحقة بفرنسا ترابيا ورسميا بمقتضى الضم 1832 وذلك للأسباب التالية:

* أنها تمثل أرض المستعمر الصليبي وأنها بيئة غريبة لا تلائم قيم وعادات الجزائريين.

* صدور قرار 16 ماي 1874 الذي يقيد هجرة الجزائريين إلى فرنسا إلا أن ظروف الحرب العالمية الأولى ألزمت فرنسا بفتح المجال للهجرة الجزائرية والتهجير نحوها بواسطة التجنيد الإجباري للجزائريين للحرب وبعدها، وإصدار قانون 15 جويلية 1914 الذي يحرر وينظم الهجرة الجزائرية لفرنسا حتى بلغ عدد الجزائريين في فرنسا عند نهاية الحرب العالمية الأولى حوالي 270000 منهم 173000 جندوا في الجيش الفرنسي وشاركوا في العمليات العسكرية ومات الكثير منهم فيها.

* وكانت تسعى الحكومة الفرنسية إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من العمال الجزائريين لتشغيلهم بالآلاف في المصانع والحقول والموانئ الفرنسية لتعويض النقص الذي آلت اليه اليد العاملة نتيجة هذه الحرب الطاحنة فبعودة جونار على رأس الإدارة العامة في الجزائر أصدر أولى تعليماته التي تأمر بإمداد الوطن الأم خلال عام 1918 بما لا يقل 50000 عامل مما ترتب عن الهجرة الجزائرية الخارجية والتهجير حملة من الآثار والنتائج منها ماهوا سلبي وما هو إيجابي احدثت ما يلي:[1]

- نزيفا بشريا للجزائر فتركت فراغا بشريا للطاقات الحية مما أضعف حركات المقاومات من جهة وسهل تجسيد مشروع الحلم الاستيطاني الأوروبي في الجزائر حيث تضاعف عدد سكان الأوروبيين بالجزائر كثيرا، فقد تعاونت كل المعطيات على تفريغ البلاد من الطاقات البشرية الحيوية بالإضافة إلى 250000 جندي خاضوا المعارك في ميادين القتال، هناك أيضا 270000 عامل شدوا سواعدهم القوية تجاه الاقتصاد الفرنسي لتبقى الجزائر بعد ذلك محرومة من شبابها وكهولها ويعدو موضوع هجرة هؤلاء العمال إلى فرنسا بمثابة السرطان الذي ما انفك يقض مضاجع الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، حيث كان الوضع المأساوي الذي تعيشه هذه الفئة من المجتمع الجزائري هو سبب هذه الحساسية في العلاقات بين البلدين بعد الاستقلال بالرغم أن المهاجرين الجزائريين هم ضحية للاستعمار الذي عانت منه البلاد والعباد طيلة قرن وربع قرن من الزمن ثم سارت هذه الفئة من

[1] محمد صالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1900، مرجع سابق، ص 442.

المجتمع الجزائري والتي قدر لها أن تعيش في ديار الغربة، ورقة ضغط يستغلها الفرنسيون ضد الدولة الجزائرية الفتية.[1]

وبعد حرب 1914-1918 اكتشف المجندون والعمال الجزائريون عالما آخر فتح سماء فرنسا عن طريق احتكاك هؤلاء الجزائريين بأناس آخرين ذوي أخلاق مختلفة بدؤوا يعون حالتهم المزرية فحكموا على النظام الاستعماري بالجملة وأدنوه وراحوا منذ ذلك الحين يطالبون باستقلال المغرب العربي.

لقد ذكرنا سابقا أن أثار حرب 1914-1918 أنها عرفت الجزائريين المسلمين على أرض فرنسا، فعندما عاد السلم وسرح الجنود الجزائريون عادوا الى فرنسا ليعملوا فيها في ظروف أفضل من تلك التي كانت تعرض عليهم في بلدهم، فخشي كبار المستوطنين أن يؤدي ذلك الى ندرة اليد العاملة وارتفاع الأجور.

- إن للأحداث التاريخية الكبرى للتجنيد الإجباري نتائج غير متوقعة على الرجال فكانت نتيجة الحرب الكبرى أن تعرف على أرض فرنسا المسلمون الجزائريون الذين جندوا للدفاع عنها فأخذ المتروبول في أذهانهم شكل الأرض الموعودة فعادوا متحمسين قائلين "أنهم في فرنسا يحبوننا، إنهم في فرنسا يدفعون لنا ..."، ولم يكن في ذهن ذلك الخماس حينئذن إلا فكرة واحدة وهي الهروب من "الدوار" أي الريف ومغادرة هذا البلد الذي أصبح في نظرهم غير مضياف ولم يعد له فيه منذ زمن بعيد الا النكد والبؤس، فغادر 150000 عامل عبروا المتوسط وكونوا الرابط الذي جعل عمال أخرين يغادرون هذا هوا أصل نزوح الجزائريين إلى فرنسا، وهذه أسبابه العميقة.[2]

- فكان النصف من هؤلاء العمال يستغلون استغلالا عاديا بأجور معقولة تسمح لهم بإنفاق جزء منها على عائلتهم الباقية بقطر الجزائر، أما النصف الأخر فأغلبه يقبل بأية أجرى كانت وأقله يلقى هناك البطالة وآفاتها، كما اضطر بعضهم لتزوج من الفرنسيات وأنجبوا فرنسيين وقد تسببت هذه الهجرة إلى جانب منفعتها الاقتصادية كارثات أخلاقية عديدة أهمها:

- انغماس كثير من المهاجرين في مهاوي السقوط الاجتماعي والأخلاقي الفرنسي مثل تعاطي المسكرات والإقدام على موبقات الفجور وتفشي الأمراض الزهرية وداء السل فيهم وانقطاع الصلة

[1] محمد صالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1900، مرجع سابق، ص 442.

[2] فرحات عباس: الشباب الجزائري، ترجمة: حمد المنور، وزارة الثقافة، 2007، ص 54.

أحيانا بينهم وبين ذويهم، وبعبارة أخرى انحطاطهم صحيا وأخلاقيا ودينيا، فلولا المساعي الجبارة التي قامت بها الأحزاب الوطنية الجزائرية في الميدان السياسي والديني والثقافي لكانت الأمة الجزائرية قد نكتب مقابل لقمة العيش.

– لكن الغالبية العظمى من هؤلاء الذين أجبرهم الاستعمار على الخروج من ديارهم فرارا من الموت لاتزال والحمد الله عقيدتهم إسلامية.[1]

2– الانعكاسات الاقتصادية للتجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين:

لقد استغلت الموارد الاقتصادية الهامة والباهظة الثمن استغلالا كبيرا من طرف الفرنسيين، ففي الحرب العالمية الأولى مثلا سخرت فرنسا إمكانيات الجزائر لتدعيم الاقتصاد الفرنسي سواء في الثروة الحيوانية، ولتدعيم المجهود الحربي لفرنسا وجهت فرنسا أنظارها إلى المساحات الزراعية فقد قدرت المساحة الزراعية بمحو 20 مليون هكتار استغل المعمرون منها 1074035 هكتار يستغلون 160473 هكتار منها للكروم والباقي لمختلف الزراعات، بينما لا يبقى للأهالي سوى 2869267 هكتار يزرعونها بطرق بدائيا، وأصبح الجزائري خماس يشتغل لحساب المعمر بأرخص الأثمان، وهكذا أصبح النشاط الاقتصادي في الجزائر موجه لصادرات نحو فرنسا.[2]

حيث اصبحت تعيش الجزائر أوضاع اجتماعية واقتصادية مزرية دون أن ننسى الدور الذي لعبته الجمعيات التي كان لها الفضل في تطوير وسائل الري ومهدت الطرق والشبكات الكهربائية وبناء السكك الحديدية التي تحكمها يد رأسمالية التي سيطرت على الساحة الاقتصادية.[3]

وبالنسبة للحبوب ففي 4 اكتوبر 1916 جاءت فرنسا بمرسوم تحتكر من خلاله كل ما وجد في الوطن الجزائري من قمح وشعير وصادرات كالحبوب المتوفرة.

[1] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، 2001، ص118.

[2] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص 115.

[3] محمد صالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830–1900، مرجع سابق ،ص 153.

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والعسكرية للتجنيد الفرنسي للجزائريين

1- الانعكاسات السياسية للتجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين:

عاشت الجزائر مرحلة ركود بسبب الاضطهاد المشدد على الجزائريين من قبل السلطات الفرنسية، ولكن بعد تجنيد الشباب في الحرب ظهر تيارين على الساحة السياسية:

* التيار الأول وهم النخبة: تعرف بحزب الشبان المسلمين المتعلمين بالفرنسية وهم خريجي الجامعات والمدارس الفرنسية وعملوا في مختلف الوظائف في التربية والتعليم وأطباء ومحامين، ومن خلال البرنامج الذي قدموه إلى الحكومة الباريزية في 1912 يتبين لنا بأن مطالبهم ليست إسلامية بل كانوا يطالبون بتسويتهم مع الفرنسيين في الحقوق السياسية وفي التعليم والتوظيف وطالبوا بإلغاء كل القوانين الاستثنائية الخاصة بهم.

طلب الجزائريين بالمساواة في الحقوق والوجبات باعتبارها خطوة أولى نحو الاندماج مع الحفاظ على مقوماتهم الوطنية وبذاك وجدو قانون التجنيد وسيلة لنيل مطالبهم، أما التيار الثاني فهم المحافظين على القومية الإسلامية: والذين كانوا ضد النخبة في مطالبهم الداعية إلى الاندماج، وبالنسبة إلى فرنسا فقد اعتبرتهم متحيزين يمثلون خطرا على الوجود الفرنسي بالجزائر.[1]

بعد أن تم تجنيد الشباب الجزائري لم تشهد فرنسا إلا بعض المقاومات ضد القانون، حيث رقي بعض الضباط إلى رتب عالية وعلى رأسهم خالد وهم الذين تزعموا الدعوى إلى الإصلاح.[2]

2- الانعكاسات العسكرية للتجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين:

تمثلت في المشروع الذي قدمه الكولونيل "هاملان" الذي تضمن ثلاث نقاط:

1. الضباط المسلمون لا يكونون إلا قادة عن الفرق الخاصة بالأهالي.
2. ترقية الضباط من الأهالي المسلمين لا تكون إلا عن طريق الاختيار.
3. القيادة تكون للضباط الفرنسيين في حالة وجود ضابط من الجزائريين في نفس الرتبة.

---

[1] عبد المجيد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1985، ص ص 86- 87.

[2] بوحوش عمار: التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، ط1، لبنان، 1997، ص 246.

بالرغم من وجود ظلم في هذا المشروع الذي قم للجزائريين إلا أن تقرير لجنة الحرب وافقت عليه دون إضافة أي اقتراح[1]، لكن فكرة المساواة التي اكتشفت ورسخت في أذهان الجزائريين جعلتهم بدون شك كثيري النقد والمعارضة للسياسة الفرنسية في الجزائر عندما عادوا إلى وطنهم، فالحرب بناءا على أحد الكتاب الجزائريين قد جعلتهم واعين أكثر لأنهم ساهموا في انتصار فرنسا والحلفاء معا[2]، وما زاد الأمور تعقيدا أن فرنسا بمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى قلصت من الخدمة العسكرية بالنسبة للفرنسيين إلى ثمانية عشر شهرا وظلت بالنسبة للأهالي الجزائريين محتفظة بثلاث سنوات، فاحتج المنتخبون المسلمون على ذلك وطالبوا بالمساواة بين الفرنسيين والجزائريين[3]، لتقوم فرنسا بعد مرور سنوات بتعديل قانون 1912 الخاص بالخدمة العسكرية الإجبارية بواسطة مرسوم 7 سبتمبر 1926، وبمقتضى هذا الأخير أصبحت الخدمة العسكرية عامين بالنسبة للأهالي وطبق نظام الإعفاء، لكنه حدد بثلاث سنوات ليشمل حتى الطلبة الجزائريين لمنحهم الحرية الكاملة لإنهاء دراستهم، وبذلك تمكنت فرنسا من تجاوز عيوب قانون 1912، ومع ذلك لم يتحقق مبدأ المساواة بين العنصر الأهلي والعنصر الفرنسي الذي كان يؤدي الخدمة لعام واحد فقط.[4]

[1] محمد صالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1900، مرجع سابق، ص ص 467- 468.

[2] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج2، مرجع سابق، ص 285.

[3] فرحات عباس: الجزائر من المستعمرة الى اقليم الشاب الجزائري، ترجمة: محمد المعراجي، وزارة الثقافة، الجزائر، ص 39.

[4] ناهد ابراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر- الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918-1936، منشاة المعارف الاسكندرية، د.ت، ص 64.

خـــاتمة

خاتمة

لقد اتضح لنا بعد الدراسة "لموضوع قانون التجنيد الإجباري ومواقف الجزائريين منه" بعدما غصنا في ثناياه وتحرينا الدقة في الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال الخطة المتبعة وكذا استقصاء المادة التاريخية التي تحكمت بشكل كبير في تحديد المسار التاريخي توصلنا إلى تسجيل جملة من النتائج العامة استخلصناها في أوجه متعددة وزوايا متنوعة في نقاط أهمها ما يلي:

* إن الإرهاصات الأولى لتجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي تعود إلى بدايات الاحتلال، حيث طرحت الفكرة لأول مرة من طرف الجنرال "د بيرمون" وطبقت على بلاد القبائل "الزواوة" وتلتقي بعد ذلك ترحيبا من طرف خلفاءه وتظهر إلى الوجود على شكل فرق عسكرية متعاونة مع الغزاة أهمها: فرق الزواوة، فرق القومية، فرق الصبايحية، القناصة الجزائريون، محققة بذلك "فرنسا" من ورائهم انتصارات عديدة سواء داخل الجزائر "التوسع الداخلي أو خارجها" الحملات الاستعمارية.

* إن خبث فرنسا مكنها من تقنين عملية التجنيد الإجباري وذلك من خلال عدة مراسيم وقوانين لتجسيد مشروعها.

* المجهودات الفعلية التي قام بها "ميسمي Messimy" لإقناع السلطات الفرنسية بمشروعه.

* اتخذت فرنسا مجموعة من الحجج والذرائع الداخلية والخارجية لتطبيق قانون التجنيد.

* أولت السلطات الفرنسية قانون التجنيد الإجباري اهتماما لذلك قامت بدراسات جادة وفعلية في كل ما يخص هذا القانون وقامت بمجموعة من المراسيم خلال تطبيقها لهذا المشروع.

* بعد جولة من النقاشات الحادة ونظرا لحاجة فرنسا لمزيد من الجنود والحرب الأولى على الأبواب وفي ظل هذه الظروف أصدرت السلطات الفرنسية بعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي مرسوم 03 فيفري 1912 الذي نص على تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين، ومن هنا احتمل الوضع تأزما وسوءا، وهذه المرة مس الجزائريين عامة والطبقة السياسية خاصة بعدما تجاوزت أرضية المستوطنين، لان المرسوم نص التعويضات مادية ولم يحمل معه التعويضات السياسية.

* على الرغم من ذلك فإن إسهامات الجزائر شملت جميع الميادين مثل تعبئة الطاقات البشرية التي بذلت إدارة الاحتلال قصارى جهدها من اجل تهيئة الجزائريين حتى يتقبلوا عملية التجنيد، وقد كان

ذلك بإصدار العديد من المراسيم شأنها، كما أنها أوجدت الكثير من الآليات لدفع الشاب الجزائري للانضمام إلى الجيش.

* لقد أحس المجندون الجزائريون بمرارة التمييز العنصري واللامساواة بينهم وبين الجنود الفرنسيين من حيث مدة الخدمة، والترقية، والرواتب والامتيازات الأخرى، على الرغم من إسهامهم في الدفاع عن فرنسا التي سعت بواسطة ذلك التمييز الى تثبيت الهيمنة للعنصر الأوروبي على حساب الجزائري حتى لا يجرأ هذا الأخير على المطالبة بالحقوق السياسية.

* تعددت الدعايات حول التجنيد الإجباري سواء الدعاية الفرنسية أو الدعاية العثمانية والألمانية.

* اختلفت المواقف من التجنيد الإجباري للجزائريين فظهرت المواقف الجزائرية بين مؤيد ومعارض ولكل أسبابه وحتى المواقف الفرنسية تضاربت واختلفت هي الأخرى.

* لقد عبر الجزائريون عن رفضهم الشديد لمشروع التجنيد الإجباري بمختلف ردود الفعل والتي تمثلت في الهجرة والثورة الشعبية مثل هجرة تلمسان 1911 وثورتي بني شقران 1914 والأوراس 1916.

* كانت طبيعة التجنيد الإجباري المتناقضة لأسباب دينية قانونية واقتصادية هذا ما دفع بالجزائريين لكي يعارضوا هذا القانون جملة وتفصيلا، ولم يكن في رأيهم سوى حمل جديد يضاف على كاهل الرعايا.

* ترك التجنيد الإجباري العديد من الآثار على الشباب الجزائري خلال فترة تجنيدهم على الصعيد الاجتماعي، وذلك على طريق تركهم البلاد فرارا من التجنيد الإجباري وانتشار مختلف الآفات الاجتماعية كالانحلال الخلقي والابتعاد عن الدين، أما اقتصاديا استنزاف مختلف الخيرات الجزائرية وتسخيرها لخدمة فرنسا، في حين الأثر النفسي يعتبر أهم اثر بقي راسخا لدى المجندين، ولم يفارقهم طيلة حياتهم، أما سياسيا فقد ظهر ما يعرف بالنخبة وهي جماعة من الشباب الذين كانت لديهم أحزاب سياسية مختلفة البرامج والتي قامت بقيادة الحركة الوطنية الجزائرية، وتظهر الآثار العسكرية من خلال المشاريع التي وضعتها الحكومة الفرنسية.

مـــــلاحق الدراسة

الملحق 01: وثيقة المرسوم الأول من التجنيد الإجباري للجزائريين سنة 1912.

Ministère de la guerre

Rapport

Au président de la République Française

Paris, Le 31 janvier 1912

Monsieur le président,

La loi du 11 juillet 1903 a prévu, pour les militaires indigènes, le droit à la pension proportionnelle à partir de douze ans de service. Elle ne spécifie en aucune façon qu'au delà de douze ans de service les indigènes n'ont pas le droit de contracter un nouveau rengagement. Cependant, le décret du 1er septembre 1904 stipule que les indigènes ne pourront rester sous les drapeaux après douze ans de services, qu'en qualité de commissionnés, sans prime spéciale : il en résulte que fort peu d'indigènes restent au service après douze ans.

Il y aurait intérêt, cependant, à retenir au delà de cette limite un plus grand nombre d'indigènes : Les régiments de tirailleurs auraient la faculté de conserver des hommes instruits, encore vigoureux et pouvant rendre d'excellents services, ainsi que des cadres inférieurs dont l'éducation et le dressage ont demandé beaucoup de temps et d'efforts.

Ces dispositions nouvelles permettraient, en outre aux indigènes d'améliorer leur pension de retraite, jugée généralement un peu faible.

Il suffirait dans ce but de modifier les dispositions du décret du 1er Septembre 1904, en admettant la possibilité de nouveaux rengagements avec prime après la douzième année de service.

Même en admettant une prime de 300 Fr, légèrement supérieure à celle de 250 Fr, qui est prévue aujourd'hui pour le rengagement après huit ans, il en résulte une économie sensible.

Le rengagé, après douze ans, touchera en effet comme allocations pécuniaires supplémentaires, pendant les quatre années de son rengagement : une prime de 300 Fr, plus une somme annuelle de 54 Fr, correspondant à une haute paye journalière de 15 centimes, soit au total : 516 Fr.

Source: *J.O.R.F, 07 Février 1912*

تابع للمحلق 01

S'il avait pris sa retraite à douze ans, il eut fallut lui payer la retraite annuelle minimum de 144 Fr, et entretenir à sa place un nouvel engagé qui eut touché la prime de 400 Fr, soit un total d'allocations pécuniaires de 976 Fr. Toutefois, il faut tenir compte aussi du fait que la pension basée sur seize ans de service sera légèrement supérieure à celle qui aurait été basée sur douze ans seulement.

La mesure proposée se présente donc comme avantageuse : à l'intéressé, dont la pension sera augmentée ; aux finances de l'état, qui seront déchargées et enfin aux cadres des régiments indigènes, dont la constitution sera sérieusement améliorée.

D'autre part les autorités militaires algériennes estiment avantageux, en vue de faciliter l'entrée des jeunes indigènes dans la carrière militaire, de créer conjointement avec l'engagement de quatre ans, un engagement de trois ans.

Ces engagés de trois ans ne toucheraient qu'une prime réduite de 250 Fr, au lieu de celle de 400 Fr attribuée au engagés de quatre ans.

Mais a fin de leur permettre d'arriver ultérieurement à douze ans de service (date à laquelle est ouvert le droit à la pension proportionnelle) il est indispensable de prévoir aussi un rengagement complémentaire d'un an qui pourra être contracté à la fin de la onzième année de service.

Les disposition prévus dans le décret ci-joint consacrent les modifications qui viennent d'être exposées : elles tendent d'une part à permettre aux militaires indigènes de servir en qualité de rengagés au delà de douze ans : d'autre part, à instituer conjointement avec l'engagement actuel, toujours contracté pour quatre ans, un engagement de trois ans pouvant être suivi ultérieurement, dans des conditions déterminées, d'un rengagement complémentaire d'un an.

تابع للملحق 01

Si vous approuvez les conclusions du présent rapport, j'ai l'honneur de vous prier de vouloir bien le revêtir de votre signature.

Veuillez agréer, monsieur le président, l'hommage de mon respectueux dévouement.

Le Ministre de la guerre

A.Millerand

Le président de la république française,

vu les décrets du 15 Novembre 1899 sur le service des indigènes dans les régiments de tirailleurs et de spahis algériens ;

Vu le décret du 7 avril 1903 , relatif à l'emploi de l'élément indigène dans les différents corps et détachement stationnant en Algérie ;

Vu la loi du 11 juillet 1903 sur les pensions des militaires indigènes de régiments de tirailleurs et de spahis d'Algérie ;

Vu le décret du 1er septembre 1904 , relatif à l'application de la loi du 11 juillet 1903 ;

Sur le rapport du ministre de la guerre ,

Décrète

Art .1er – La durée de l'engagement que peuvent contracter les indigènes dans les régiments de tirailleurs algériens , dans les régiments de spahis algériens dans les corps et détachement visés au décret du 7 avril 1903 , est de trois ou quatre ans .

Art .2 – Les indigènes peuvent contracter dans les corps et détachements visés à l'article 1er ci-dessus :

1° Deux rengagements de quatre ans jusqu'à douze ans de service ;

2° Un rengagement de quatre ans , ou deux rengagements de deux ans entre douze et seize ans de service ;

3° Des rengagements de deus ans , au delà de seize ans de service .

تابع للملحق 01

Art 3 – Les indigènes qui auront débuté au service par une première période de trois ans qui resteront sous le drapeaux comme rengagés , pourront , après leur deuxième rengagement , contracter un rengagement complémentaire d'un an , de manière à parfaire les douze années de services effectifs qui ouvrent le droit à la pension proportionnelle prévue par la loi du 11 Juillet 1903 , ou à contracter de nouveaux rengagements au delà de douze ans de services .

Les indigènes rengagés , qui auront atteint vingt – quatre ans de service , pourront contracter également un rengagement complémentaire d'un an de façon à parfaire vingt – cinq ans de services effectifs .

Art 4 – Les règles d'allocation prévues à l'article 3 du décret du 13 Novembre 1899 , modifiant la durée des rengagements des indigènes des régiments de travailleurs algériens , sont remplacées par les dispositions suivantes :

* Allocation n° 3 du tableau annexé à l'article 15 du règlement du 29 Mai 1890 sur le solde et les revues .

* Primes attribuées aux engagements et aux rengagements contractés par les indigènes pour les régiments de travailleurs algériens .

L'engagement de trois ans donne droit à une prime de 250 fr , payable 150 fr , le jour de l'engagement et 100 fr , deux ans après .

L'engagement de quatre ans donne droit à une prime de 400 fr , payable 250 fr , le jour de l'engagement et 150 fr , deux ans après .

Le premier engagement de quatre ans donne droit à une prime de 350 fr , payable 250 fr , le jour de la signature de l'acte et 100 fr après deux ans du rengagement .

Le deuxième rengagement de quatre ans donne droit à une prime de 250 Fr , payable en entier le jour de la signature de l'acte .

تابع للمحلق 01

Le troisième rengagement de quatre ans donne droit à une prime de 300 Fr, payable en entier le jour de la signature de l'acte.

Chacun des rengagements de deux ans contractés après la douzième année de services donne droit à une prime de 150 Fr, payable en entier le jour de la signature de l'acte.

Le rengagements complémentaires visés à l'article 3 ci – dessus ne donnent droit à aucune prime.

Ces dispositions s'appliqueront également aux indigènes des régiments de spahis algériens et des corps et services visés au décret du 7 Avril 1903.

Art 5 – Rien n'est changé aux tarifs de solde et de haute paye actuellement en vigueur. Toutefois, les indigènes des régiments de travailleurs algériens et des corps et détachements visés au décret du 7 Avril 1903, qui auront droit à une haute paye de 20 centimes.

Art 6 – Sont abrogées : les dispositions des articles 1, 2 et 3 du décret du 13 Novembre 1899, modifiant la durée des rengagements des indigènes des régiments de travailleurs algériens, les dispositions du décret du 13 Novembre 1899, portant réorganisation des régiments de spahis algériens, contraires à celles du présent décret et les dispositions du décret du 1er Septembre 1904.

Art 7 – Le Ministre de la guerre est chargé de l'exécution du présent décret, qui entrera en vigueur dés sa promulgation.

Fait à Paris, le 31 Janvier 1912

A. Fallières

Par le Président de la République :

Le Ministre de la guerre.

A. Millerand

Le Ministre des Finances

L. L. Klotz

Source: *J.O.R.F, 07 Février 1912*

الملحق 02: مرسوم 03 فيفري 1912.

بعد تقرير وزير الحرب "ستيف كلوتز" الذي وجه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "آلبار فاليار" المتعلق بالتجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي نظرا للنقص العددي الذي يعاني منه هذا الجيش (1700 جندي).

قام رئيس الجمهورية الفرنسية "آلبار فاليار" انطلاقا من فكرة "الحفاظ علة المصلحة العليا لفرنسا" مهما كانت النتائج والصعوبات...، وبعد الاطلاع على العديد من القوانين الصادرة عن الحكومة الفرنسية يأتي في مقدمتها من حيث الأهمية:

* قانون 21 مارس 1905 الذي قلص مدة الخدمة العسكرية للفرنسيين إلى عامين فقط.
* الأوامر الدولية المتعلقة بإحصاء الشاب الجزائري البالغ سن التجنيد البعيد كل البعد عن الجنسية الفرنسية...

في ظل هذه الظروف تحتم عليه إصدار مروم 03 فيفري 1912 بعدما تهمد نشره في جريدة المبشر، حيث احتوى على العديد من البنود المقسمة إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: خاص بالأحكام العامة للتجنيد.
- القسم الثاني: خاص بالتجنيد الإجباري وتجديده.
- القسم الثالث: وهو عبارة عن أحكام عامة احتوت على العديد من البنود أهمها:

1. أن الخدمة العسكرية المفروضة على الأهالي الجزائريين بعدما يتم استدعائهم بإشراف من الوزارة الحربية بالاعتماد على نظام القرعة تكون مدتها ثلاث سنوات.
2. يقع نظام الإعفاء من الخدمة العسكرية بالنسبة للأهالي الجزائريين في الحالات التالية:

* اكبر الأخوين من الأب سنا إذا وقعت عليهم القرعة في آن واحد.
* الابن القائم وحده بأمه الأرملة أو جدته.
* اليتيم القائم بإخوته أو أخواته الصغار العاجزين.

3. المجندون الأهالي بالقرعة لهم مرتيب يومي كمرتب المتطوعين الوطنيين ولهم حق في أخذ جائزة التجنيد وهي 250 فرنك يدفع لهم منه وقت الدخول في العسكرية 150 فرنك ويقبضون الباقي 100 فرنك بعد سنتين من الخدمة.

كتب بباريس يوم 03 فيفري 1912

ويأمر سامي أمضاء وزير الحربية رئيس الجمهورية

ميلران فاليار.

وزير المالية وزير الداخلية

كلوتز ستيف

ملاحظة: لقد قمنا بتلخيص هذا مرسوم بذكر أهم ما جاء فيه نظرا لتعدد أقسامه وما يحتويه من بنود.

المصدر: ***www.ageria-today.com/froum/.phpt=10499***.

الملحق 03:

جدول الإحصائيات العام الخاص بنتائج عمليات التجنيد الإجباري لسنة 1912 بعمالة وهران

البلديات المختلطة (م) وكاملة الصلاحيات (ك.م)	عدد الشبان الجزائريين المسجلين على قوائم الإحصاء	عد الشبان المطلوب تجنيدهم لسنة 1912	عدد الشبان الذين يتم تجنيدهم لتغطية العجز عند الحاجة	عدد الشبان المنضمين إراديا كما سجلته لجان الإحصاء	عدد المجندين بصيغة التجنيد الإجباري
دائرة وهران					
عين تموشنت (ك.م)	24	02	01	.	01
عين الحجال (ك.م)	35	04	01	.	04
عين تموشنت (م)	230	24	03	10	14
زهانة (م)	695	69	07	10	59
دائرة معسكر					
سعيدة (ك.م)	48	04	01	02	02
سيدي قادة (م)	340	34	04	.	34
فرندة (م)	259	25	03	.	25
سعيدة (م)	513	51	06	02	49
دائرة مستغانم					
تيارت (ك.م)	63	06	01	06	.
تيارت (م)	360	36	04	38	.
حيل نادور (م)	558	55	06	14	.
مينة (م)	572	57	06	17	40
دائرة بلعباس					
بلعباس (ك.م)	92	09	01	09	.
مقرة (م)	267	26	03	15	11
تلاغ (م)	288	28	03	28	33
دائرة تلمسان					
مجموع بلديات تلمسان التي جاءت نتائجها متأخرة	363	36	04	.	36
المجموع	4707	466	54	211	276
المجموع	8483	753	86	77	676

تابع للملحق 03

جدول الإحصائيات العام الخاص بنتائج عمليات التجنيد الإجباري لسنة 1912 بعمالة قسنطينة					
البلديات المختلطة (م) وكاملة الصلاحيات (ك.م)	عدد الشبان الجزائريين المسجلين على قوائم الإحصاء	عد الشبان المطلوب تجنيدهم لسنة 1912	عدد الشبان الذين يتم تجنيدهم لتغطية العجز عند الحاجة	عدد الشبان المنضمين إراديا كما سجلته لجان الإحصاء	عدد المجندين بصيغة التجنيد الإجباري
دائرة قسنطينة					
عين البيضاء (ك.م)	180	17	02	.	17
مسكيانة(م)	690	69	07	04	65
مورسوت(م)	213	21	03	21	.
أم البواقي (م)	605	60	09	.	60
دائرة باتنة					
باتنة (ك.م)	113	11	02	.	11
عين توتة (م)	424	40	04	01	39
حنشلة (م)	355	35	04	03	32
عين القصر (م)	174	17	02	.	17
دائرة عنابة					
عنابة (م)	111	11	02	10	01
ايدوغ (م)	346	34	04	.	34
القالة (م)	877	87	09	.	87
دائرة بجاية					
بجاية (ك.م)	123	12	02	10	01
جيجل (م)	70	07	01	.	07
أقبو (م)	1062	106	11	.	106
جيجل (م)	411	41	05	.	41
واد المرسى (م)	577	57	06	.	57
الصومام (م)	1613	161	17	.	161
دائرة قالمة					
قالمة (ك.م)	92	09	01	09	.
صافية (م)	495	40	04	05	35
سوق أهراس (م)	491	49	0	03	46
دائرة سكيكدة					
القل (م)	717	70	07	06	64
عزابة (م)	407	40	04	02	38
سطيف (ك.م)	456	45	05	02	43
العلمة (م)	468	46	05	.	46
المعاضيد (م)	1380	138	14	.	138
تاكيتونت (م)	331	33	04	.	33
بيدان (م)	751	75	08	02	73
المجموع	13532	1331	144	69	1262

المصدر: ناصر بالحاج: مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ المعاصر، جامعة بوزريعة- الجزائر، 2004-2005، ص 73.

الملحق 04: موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري

عريضة سكان مدينة المدية إلى لجنة العرائض بالبرلمان الفرنسي بتاريخ 14 ديسمبر 1911.

"الحمد لله وحده,

تحية إلى السادة النواب بالهيئة التشريعية ــ البرلمان ــ بباريس,

نحن سكان مدينة المدية, عمالة الجزائر, الموقعين أدناه, لنا الشرف بأن نبعث لكم بعريضتنا هذه آملين أن تحظى لديكم بالقبول والرضى أنتم أصحاب العدالة والإنصاف (...) إننا نعتذر لديكم من بعض الأحداث الاحتجاجية العنيفة التي وقعت بالمنطقة تعبيرا عن رفض التجنيد, وما حدث ذلك إلا بسبب خطورة القضية التي تمس ديننا مسا بالأذى.

حيث وبعد أن قررت حكومة الجمهورية الفرنسية في 1908 تجنيد الجزائريين إجباريا في صفوف الجيش الفرنسي, ذعر سكان المنطقة لذلك فقاموا بالاحتجاج تعبيرا عن رفضهم لهذا الإجراء الجديد الذي أحدث اضطرابا شديدا في نفوسهم, وهو نفس ما فعله سكان البليدة, العاصمة, مليانة وتلمسان.

إن رفضنا للتجنيد الإجباري ليس من باب العصبية أو التمرد على قرارات الحكومة, ولكنه رفض لما يضر بديننا كما تعلمون. إن ديننا يملي علينا أن لا نقبل الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي لأنها قد تدفع

تابع للملحق 04

بالشاب الجزائري للتخلي عن بعض أركان دينه ودنياه, فهو خلال مدة الخدمة يكون بعيدا عن مراقبة أهله له فيهون عليه التفريط في أمور دينه ودنياه.

ثم إن الخدمة العسكرية قد تدفعنا في بعض الحالات إلى مقاتلة إخواننا في الدين, فكيف يسوغ للمسلم أن يشن حربا على أخيه في الدين , وبأي حق يحل له دمه؟ من يمكن أن يقبل أن يكون في مثل هذه

المصدر: ناصر بالحاج: مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ المعاصر، جامعة بوزريعة- الجزائر، 2004-2005، ص 113.

<u>الملحق 05</u>: صور المجندين الجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى

المصدر: بشير بلال: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1900، ج1، دار المعرفة، ط1، الجزائر، 2006، ص 359.

<u>الملحق 06</u>: محاربون جزائريون قدامى يرون مأساة عمرها أكثر من 60 سنة

"تتجرع الميزيرية وتنتظر منحة لا تريد ان تقاضاها ونحن في القبور"

محاربون جزائريون قدامى يروون مأساة عمرها أكثر من 60 سنة

المصدر: مريم شرايطية: محاربون جزائريون قدامى يرون مأساة عمرها أكثر من 60 سنة، جريدة الخبر، العدد 6855، 04 أكتوبر 2012، ص 19.

قـــــائمة
المراجــع

1) مراجع باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1. ابراهيم بن العقون عبد الرحمان: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920-1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1984.

2. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت.

3. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1900-1930، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

4. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1992.

5. أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، 2001.

6. إريك هوبرباوم: عصر الإمبراطورية (1875- 1914) ترجمة: فايز الصباغ: المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011.

7. بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1900، ج1، دار المعرفة، ط1، الجزائر، 2006.

8. بن شيخ حكيم: الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013.

9. بن نبي مالك: مذكرات شاهد القرن، ترجمة: مروان القنواتي: ،سلسلة مشكلات الحضارة، ج1، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، 1969.

10. بوحوش عمار: التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، ط1، لبنان، 1997.
توفيق مدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، 2001.

11. الحاج مصالي: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، ط2، م.و.ن.ت، الجزائر، 2008.

12. حمدان بن عثمان خوجة: المرآة – تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982.

13. سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871-1914، ج1، دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع، 2010.

14. شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، د.ت.

15. صالح خرفي: الجزائر والاصالة الثورية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

16. صالح عباد: الجزائريون وفرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 1999.

17. عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، طبعة الجزائر، 1985.

18. عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

19. عبد الرحمان بن ابراهيم العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت.

20. عبد العزير سليمان نوار وعبد المجيد نعناعي: التاريخ المعاصر- اروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى، دار النهضة، بيروت، د.ت.

21. عبد المجيد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1985.

22. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

23. عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، ط1، الجزائر، 2002.

24. عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، دار هومة، الجزائر، 2007.

25. الغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، دار هومة، الجزائر، 2007.

26. فرحات عباس: الجزائر من المستعمرة الى اقليم الشاب الجزائري، ترجمة: محمد المعراجي، وزارة الثقافة، الجزائر، د.ت.

27. فرحات عباس: الشباب الجزائري، تر: حمد المنور، وزارة الثقافة، 2007.

28. فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر: ابو بكر رحال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

29. محمد الصالح بجاوي: متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1900، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

30. محمد صالح بجاوي: إسهامات الأهالي الجزائريين في ح ع أولى 1914-1918، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، د.ت.

31. محمد قناش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1936، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982.

32. مولود قرين: عمر بن قدور الجزائري ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1932-1836م، دراسة في فكره الإصلاحي، ج1، دار الخيل، وزارة الثقافة، ط5، الجزائر، 2013.

33. ناهد ابراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر- الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918-1936، منشاة المعارف الاسكندرية، د.ت.

34. هلال عمار: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، دار هومة، الجزائر، 2007.

35. يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين 20، دار البصائر، الجزائر، 2009.

36. يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، ط2، الجزائر، 1996.

ب/ <u>الرسائل الجامعية</u>:

37. بشير بلال: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1900، ج1، دار المعرفة، ط1، الجزائر، 2006.

38. عز الدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2005.

39. مريم شرايطية: محاربون جزائريون قدامى يرون مأساة عمرها أكثر من 60 سنة، جريدة الخبر، العدد 6855، 04 أكتوبر 2012.

40. ناصر بالحاج: مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ معاصر جامعة بوزريعة، المدرسة العليا للآداب العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2005.

ج/ الدوريات والمجلات:

41. إبراهيم لونيسي: الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830-1845 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري، مجلة الرؤية، ع3، السداسي الأول، 1997.

42. محمد غانو: المجلة التاريخية، المركز الوطني للدراسات التاريخية، النصف الاول من 1986، القبة – الجزائر، د.ت.

43. الحق الوهراني: العدد 35، مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، الجزائر، من 25-8 جوان 2004.

44. فرانسو جورج دريفوسورون المواكس: موسوعة تاريخ اروبا من 1789 حتى أيامنا ،ج3، ط1، تر: حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، باريس- فرنسا، 1995.

45. وزارة المجاهدين: هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي اثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث، الجزائر، 2007.

46. جريدة المبشر: مرسوم 3 فيفري 1912، العدد 54-36، السبت 2 مارس 1912.

د/ الموقع الالكترونية:

47. قلة الولادات في فرنسا ومسالة التجنيد الوطني، الحق العدد 35، من 8 الى 15 جوان 1912، المصدر: سا 08 تاريخ الزيارة 2021 على الساعة 9:30 صباحا WWW.Algeria-today.com/forum/showthreadphp?t=10499.

2) مراجع باللغة الأجنبية:

48. *Ageron charles Robert, les Algériens musulmans et la France (1871-1919) tome 02 presses universitaire de France, Paris, France 1968 ,p1142.*
49. *www.ageria-today.com/froum/.phpt=10499.*

الفهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــاوين	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة	أ
إشكالية البحث	ب
أسباب اختيار الموضوع	ج
أهمية الدراسة	ج
إطار الدراسة	ج
المنهج المتبع	د
خطة البحث	د
الدراسات السابقة	هـ
الصعوبات	هـ
الفصل الأول: البداية الاولى للتجنيد	
المبحث الأول: البدايات الأولى لتجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي قبل 1912	7
1- أهم المشاريع التي سبقت تطبيق التجنيد الإجباري (1845-1909)	8
المبحث الثاني: قانون التجنيد الاجباري 1912م	11
1- دوافع إصدار قانون التجنيد الإجباري 1912م	11
2- دراسة القانون ومراسيمه	14
الفصل الثاني: تجنيد الجزائريين في ح.ع. الأولى وموقف الجزائريين منه	
المبحث الأول: الجزائر والحرب العالمية الأولى 1914 – 1918.	19
1- تجنيد الطاقات البشرية "الجنود"	19
2- تسخير العمال	21
المبحث الثاني: مواقف الجزائريين والفرنسيين من التجنيد الاجباري 1912-1912	24

1- موقف الجزائريين	24
1-1 الموقف المعارض والرافض للتجنيد	24
1-2 الموقف المؤيد للتجنيد	30
2- المواقف الفرنسية من التجنيد	31
2-1 موقف المستوطنون الأوروبيون	31
2-2 موقف السياسة والعسكريين الفرنسيين من التجنيد الإجباري	33
الفصل الثالث: انعكاسات التجنيد الاجباري على الجزائريين	
المبحث الأول: الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للتجنيد الإجباري	35
1- الانعكاسات الاجتماعية للتجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين	35
2- الانعكاسات الاقتصادية للتجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين	40
المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والعسكرية للتجنيد الفرنسي للجزائريين	41
1- الانعكاسات السياسية للتجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين	41
2- الانعكاسات العسكرية للتجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين	41
خاتمة	44
ملاحق الدراسة	
قائمة المراجع	
الفهرس	
ملخص الدراسة	

مخلص:

هدفت هذه الدراسة بالأساس إلى معرفة السياسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والمتمثلة في تجنيد الشباب الجزائري من خلال قانون 03 فيفري 1912، وهذا ما جلعنا نعتمد على بعض المصادر الفرنسية والعربية لكي تنوصل إلى حقائق جديدة لم تكن مذكورة من قبل في المواضيع السابقة، ولأجل هذا الغرض قمنا بتعريف البدايات الأولى للتجنيد الإجباري في الجزائر ومن ثم عرضنا موقف الجزائريين وانعكاساتهم من هذا التجنيد.

Résume:

This study mainly aimed to know the French colonial policies in Algeria, which is represented in the recruitment of Algerian youth through the law of February 3, 1912, and this is what made us rely on some French and Arab sources in order to reach new facts that were not mentioned before in the previous topics, and for this purpose we have By defining the first beginnings of forced conscription in Algeria, and then we presented the position of the Algerians and their repercussions on this conscription.